التخصص والتركز المكانيّان لزراعة المحاصيل الاستراتيجية في المحافظات السورية وديناميكيتهما خلال عامي 1990 و2009 م

الدكتور ممدوح الدبس*

الملخص

يعدُّ القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية في سورية، وتحتل المحاصيل الاستراتيجية أهمية كبيرة فيه، إذ تشكل هذه المحاصيل أهم مصادر الثروة الاقتصادية في الاقتصاد السوري وفي حياة سكان القطر، نظراً إلى أهميتها في تأمين بعض حاجات السكان، كما أنها تشكل مصدر رزق لكثير من السكان الريفيين ومادة خاماً لكثير من الصناعات السورية، هذا فضلاً عن كونها مصدراً من مصادر القطع الأجنبي وكذلك مصدراً لتمويل القطاعات الأخرى وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية. ولذلك تقوم الدولة بشراء المحاصيل الاستراتيجية وتحديد أسعارها.

اشتملت الدراسة على خمسة محاصيل استراتيجية هي القمح والشعير والشوندر السكري والقطن، والتبغ، وتناولت الدراسة بالبحث والتحليل مفهوم التركز والتخصص المكانيين وجوهرهما ووجهات النظر المختلفة بهذا الخصوص، واستخدمت أبرز المعاملات شيوعاً للتحديد الكمي لمستوى التركز والتخصص لزراعة المحاصيل الاستراتيجية في المحافظات السورية، وعلى أساس هذا التقدير الكمي حُدِّدت نطاقات التركز المكاني والتخصص الإنتاجي لكل محصول من المحاصيل الاستراتيجية، والمحافظات التي يشملها كل نطاق وذلك خلال العام 1990 و 2009م ، كما تناولت الدراسة التغيرات التي أصابت نطاقات التركز والتخصص للمحاصيل الاستراتيجية خلال عقدين من الزمن والظروف التي أسهمت في ذلك.

* قسم الجغرافية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة دمشق

المقدمة:

تعدّ الزراعة القطاع الإنتاجي الأساسي في الجمهورية العربية السورية، فالاقتصاد السوري هو اقتصاد زراعي بالدرجة الأولى، إذ يعطي هذا القطاع نحو 26% من الناتج المحلي الإجمالي لسورية، ويعمل فيه 26.2% من مجموع القوى العاملة في النشاطات الاقتصادية[1]. وقد انخفضت هذه النسبة في العام 2010م إلى 14.3%.

ومع تنوع القطاعات الاقتصادية المختلفة وتعددها وتطورها مع الزمن، ما زال القطاع الزراعي يشكل العمود الفقري للاقتصاد السوري وأهم القطاعات الاقتصادية فيه. وتعتمد سورية على الزراعة فهي أحد المصادر الأساسية للدخل القومي، فالقطاع الزراعي هو المسؤول عن تحقيق الأمن الغذائي للسكان، وتأمين المواد الأولية للقطاع الصناعي، وتأمين القطع الأجنبي عن طريق تصدير المنتجات الزراعية الفائضة عن الاستهلاك المحلي، كما يسهم هذا القطاع في تمويل القطاعات الأخرى وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويؤدي أيضاً دوراً مهماً في توليد الدخل لنسبة كبيرة من السكان[2]، الذين يرتبط مستوى معيشتهم بمستوى تطور الزراعة والأساليب الموجهة لها، ومدى تقدمها العلمي والتقني وبإنتاجية المحاصيل أيضاً.

تحتل المحاصيل الإستراتيجية أهمية كبيرة في الاقتصاد الزراعي السوري، وتشكل أهم مصادر الثروة الاقتصادية في سورية، وركناً أساسياً في الاقتصاد السوري، وفي حياة سكان القطر من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك نظراً إلى أهميتها في تأمين جانب كبير من حاجات السكان في الغذاء والكساء، كما أنها تشكل مصدر رزق لكثير من السكان الريفيين، ومادة خاماً أولية لكثير من الصناعات السورية، هذا فضلاً عن دخولها في قائمة الصادرات الرئيسة للقطر[3]. والمحاصيل الإستراتيجية هي تلك المحاصيل التي تحتل أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، وتشرف الدولة على زراعتها من خلال تحديد المساحة المزروعة وتقديم الإرشادات والدعم المادي والعلمي والتقني

1 سهام علي دانون، جغرافية سورية العامة، منشورات جامعة دمشق 2007– 2008 م ص ص283–289

2 المرجع السابق نفسه ص299

3 مهدي بسام زغبي، التوزع الجغرافي والإنتاج الاقتصادي للمحاصيل الاستراتيجية (القمح، والقطن، والشوندر السكري) في محافظة حمص(1975– 2005)، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2007م، ص1.

للمزارعين، وشراء محاصيلهم، وتصدير الفوائض من منتجات هذه المحاصيل التي تشكل مصدراً مهماً للعملة الصعبة، فالمحاصيل الإستراتيجية هي التي تقوم الدولة بشرائها وتحديد أسعارها.

وانطلاقاً من أهمية المحاصيل الإستراتيجية في الاقتصاد السوري ومكانتها شهدت زراعة هذه المحاصيل توسعاً ونمواً كبيرين في العقدين الأخيرين، جعل الوزن النسبي لمنتجات هذه المحاصيل يشهد زيادة مضطردة في إجمالي الإنتاج الزراعي للقطر. ولضمان هذه النهضة في مجال زراعة المحاصيل الإستراتيجية وتماشياً مع تحقيق سياسة الاكتفاء الذاتي والتصدير خارج القطر، لابدَّ من تحقيق الزيادة المضطردة والعقلانية في منتجات هذه المحاصيل واختيار المناطق الأكثر ملاءمة لزراعتها، وهذا يتطلب دراسات علمية دقيقة وشاملة للجوانب لكلّها ومنها التحديد الصحيح للتخصص الإنتاجي والتركز المكاني لزراعة المحاصيل الإستراتيجية في المحافظات السورية بما ينسجم مع الموقع الجغرافي والظروف والموارد الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية لكل محافظة، الأمر الذي يقلل من نفقات الإنتاج، ويساعد على زيادة إنتاجية العمل[1]. وكذلك تطور التكامل بين أقاليم الدولة.

ويرى تيورن.ف.ب، أن تعزيز التركز وتعميق التخصص يعدّان عنصرين أساسيين في تشكل التقسيم الاجتماعي للعمل وتطوره ، والذي يعدّ بدوره أهم الشروط في تحول الزراعة إلى قطاع ذي فعالية عالية[2]. ونظراً إلى المكانة البارزة التي تحتلها الزراعات المتخصصة والمتوطنة في الإنتاج المادي داخل الإقليم(المحافظة) فإنها تحتل مركز اهتمام هيئات التخطيط وعدداً من معاهد البحث في كثير من دول العالم، إذ يرتبط نجاح نشاط السكان في إقليم(محافظة) ما بصحة التخصص والتركز فيه. وفي هذا الصدد يقول كرادوف.ك.ل: إن التطور المستقبلي للاقتصاد الوطني ولأقاليم الدولة (محافظاتها) يتعلق بالتحديد الصحيح والدقيق للتخصص الإنتاجي والتركز المكاني[3].

1 منذر خدام، الاقتصاد الزراعي، وزارة الثقافة، دمشق، 2000م، ص33.
2 تيورن.ف.ب، جغرافية الزراعة، كراسندار1979م، نقلاً عن محمد صافيتا، علي محمد دياب، محمد سميح ظاظا ، جغرافية الزراعة، منشورات جامعة دمشق 2003– 2004م ص87.
3 كرادوف.ك.ل، الأقليم الاقتصادي الجنوبي لأوكرانيا – القضايا الأساسية للتخصص والتطور الشامل للاقتصاد الوطني، باللغة الأوكرانية، كييف، 1970م ص13

إن تحديد فروع التخصص الإنتاجي وتركزها المكاني يهم المُخطط في دراسة البنية الاقتصادية للإقليم وأثرها في مستوى النشاط الاقتصادي في هذا الإقليم، ممَّا يتيح له الفرصة لتقديم مقترحاته بشأن تعميق التخصص، وتوطنه أو زيادة التنوع في الفروع الإنتاجية في الإقليم[1]. فدراسة التخصص الإنتاجي والتركز المكاني لفروع الإنتاج المادي(الزراعي أو الصناعي) تشكل عناصر أساسية للبنية القطاعية التي تشكل بدورها أحد عناصر البنية الوظيفية التي تشتمل على ثلاثة أنواع من البُنى هي (القطاعية، والمكانية، والإدارية). ويعتمد التخطيط القطاعي والإقليمي على حد سواء على دراسة التخصص المكاني الإنتاجي لأهميته في تحديد شخصية الإقليم ودوره في التقسيم الجغرافي للعمل ، كما يعتمد على دراسة التركيز المكاني الإنتاجي المنسجم والمتلائم مع ظروف الإقليم وموارده المحلية.

تحتل دراسة التركز المكاني والتخصص الإنتاجي مكانة مهمة في الدراسات الجغرافية الاقتصادية، وتعزز الصفة الجغرافية لهذه الدراسات بهدف زيادة الفعالية الاقتصادية(المتمثلة في زيادة الإنتاج في وحدة المساحة، وتقليص نفقات العمل على وحدة الإنتاج)[2]؛ وكذلك بهدف تطوير التنظيم المكاني والتكامل بين الأقاليم المنسجم مع الظروف الطبيعية والاقتصادية الملائمة، فالجغرافي الاقتصادي يدرس نشاطاً اقتصادياً معيناً (كالمحاصيل الإستراتيجية على سبيل المثال) من حيث التوزع الجغرافي لمناطق إنتاج كل محصول منها، ومناطق تركزه، وتخصصه مبيناً ومفسِّراً أسباب هذا التركز والتخصص(أي يرجعها إلى أصولها الجغرافية)، موضحاً الشروط الطبيعية التي يتطلبها هذا النشاط(المحاصيل الإستراتيجية) من حرارة ومطر وتربة وغير ذلك، كما يوضّح العوامل البشرية التي تؤدي إلى ازدهار زراعة المحاصيل الإستراتيجية أو تحول دون زراعتها في بعض المناطق، ومن خلال ذلك يستطيع الجغرافي الاقتصادي تحديد الجهات التي يمكن التوسع في زراعة المحاصيل الإستراتيجية فيها، ومن ثم يدرس

1 صفوح خير، المنهج العلمي في البحث الجغرافي،منشورات وزارة الثقافة ، دمشق 1983م ص293.
2 محمد صافيتا، علي محمد دياب، محمد سميح ظاظا، جغرافية الزراعة، منشورات جامعة دمشق، 2003- 2004 ص91.

العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك، وكذلك العلاقة بين زراعة هذه المحاصيل وصناعتها، ويحلل مناطق زراعة هذه المحاصيل عن مناطق صناعتها[1].

الحيز المكاني والزماني للدراسة:

شمل الحيز المكاني للدراسة محافظات القطر الأربع عشرة، ونظراً إلى اعتماد هذه التقسيمات الإدارية للقطر أساساً مكانياً للدراسة، فقد ضُمَّ سهل الغاب إلى محافظة حماة، وحوض الفرات ومنشأة الأسد إلى محافظة الرقة، رغم توزع أراضي هذه البقاع على أكثر من محافظة، أمَّا الحيز الزماني للدراسة فقد تضمن عقدين في الزمن (1990-2009 م) إذ حُسِبَ مستوى التخصص الإنتاجي والتركيز المكاني لزراعة المحاصيل الإستراتيجية في المحافظات السورية خلال عامي 1990م و2009م؛ وذلك لإظهار ديناميكية هذا التخصص والتركز .

1- **أهمية الدراسة:** تتمثل أهمية الدراسة في التحديد الكمي للتخصص الإنتاجي والتركز المكاني لزراعة المحاصيل الإستراتيجية في المحافظات السورية ، وذلك في أكثر الظروف ملاءمة بهدف التقليل من نفقات الإنتاج وزيادة إنتاجية العمل، وعلى أساس ذلك تُحدَّد نطاقات التخصص والتركز لزراعة هذه المحاصيل.

يشكل إظهار مستوى التخصص والتركز المكانيين للمحاصيل الإستراتيجية في المحافظات السورية ونطاقاتها على مستوى القطر، على أساس رياضي عنصراً أساسياً مهماً في دراسة البنية القطاعية للاقتصاد الزراعي السوري، كما يعدُّ ضرورة تخطيطية وتنموية ملحة للنهوض بواقع زراعة هذه المحاصيل التي تحتل مكانة مهمة في قائمة الصادرات، ومصدراً مهماً من مصادر الدخل في سورية.

2- **مشكلة الدراسة:** لا تكتمل الدراسة الجغرافية للمحاصيل الإستراتيجية في المحافظات السورية دون التحديد الكمي الصحيح لمستويات التخصص الإنتاجي ونطاقاته والتركز المكاني لهذه المحاصيل التي تحتل أهمية كبيرة في حياة الاقتصاد والمجتمع السوري، وذلك باستخدام أكثر المؤشرات شيوعاً ودقة.

1 محمد صبحي عبد الحكيم، يوسف عبد المجيد فايد، دراسات في الجغرافية العامةط3، دار النهضة العربية، بيروت 1975م ص38و 39.

إن تعميق التخصص وتعزيز التركز على أسس علمية صحيحة، وبما ينسجم مع الظروف والموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية لكل محافظة من المحافظات السورية يزيد من إنتاجية العمل ويقوي الروابط الاقتصادية بين هذه المحافظات.

3- **أهداف الدراسة:** هدفت الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- توضيح مفهوم كل من التخصص الإنتاجي والتركز المكاني وجوهرهما بوصفهما عنصرين من عناصر البنية الوظيفية القطاعية ووجهات نظر الباحثين ورأي صاحب البحث بهذا الخصوص.
- تحديد أكثر المؤشرات فعالية وشيوعاً في قياس مستوى التخصص الإنتاجي والتركز المكاني، وتطبيق ذلك على زراعة المحاصيل الإستراتيجية في المحافظات السورية.
- تحديد مستويات التخصص الإنتاجي والتركز المكاني لزراعة المحاصيل الإستراتيجية ونطاقاتها في سورية ومحافظاتها وتمثيل ذلك كارتوغرافياً.
- إظهار ديناميكية التخصص الإنتاجي والتركز المكاني لزراعة المحاصيل الإستراتيجية في المحافظات السورية، خلال عامي 1990 و 2009 م .
- توضيح العوامل المؤثرة في تحديد مستويات التخصص الإنتاجي والتركز المكاني لزراعة المحاصيل الإستراتيجية ونطاقاتها في المحافظات السورية، وتغيّر هذه المستويات والنطاقات مع الزمن نتيجة الظروف والعوامل المحلية.

5- **مناهج البحث:** استخدمت في إعداد هذه الدراسة مجموعة في المناهج العلمية هي:

- المنهج الوصفي: استخدم هذا المنهج في تحديد مفهومي التخصص الإنتاجي والتركز المكاني وتحليلهما، كما استخدم في وصف المحاصيل الاستراتيجي وتحليلها وتوزعها المكاني في المحافظات السورية.
- منهج التحليل المكاني: استخدم هذا المنهج لدراسة توزع المحاصيل الإستراتيجية في المحافظات السورية، ومستويات التخصص ونطاقاته والتركز لكل محصول من هذه المحاصيل على أساس الظروف والموارد المحلية لكل محافظة .

- المنهج الإحصائي: استخدم هذا المنهج من أجل جمع البيانات والمعطيات المتعلقة بحساب معامل التخصص الإنتاجي والتركز المكاني وتحليلها وتفسيرها في المحافظات السورية.
- المنهج الكارتوغرافي: استخدم هذا المنهج لإعداد خرائط تبين مستويات التخصص الإنتاجي والتركز المكاني لزراعة المحاصيل الإستراتيجية في المحافظات السورية خلال عامي 1990م –2009م

أولاً– مفهوم التركز المكاني (التوطن) وجوهره وشروطه ومؤشرات قياس مستواه:

1– مفهوم التركز المكاني وجوهره : يعرِّف آلاييف.أ.ب التركز بأنه العملية التي تزداد فيها كثافة (فعالية) ظاهرة ما في جزء محدد في المساحة المدروسة بشكل أسرع مما هي عليه في الأجزاء الأخرى منها ، حيث يزداد فيها التركز المكاني[1]. وفي هذا الصدد عدَّ الباحثان محمد صافيتا وعدنان عطية في قائمة المصطلحات الموضوعة في نهاية كتابهما جغرافية المدن والتخطيط الحضري أن التركز والكثافة مفهومان مترادفان[2].

تشكل دراسة التركز المكاني لنوع معين من المنتجات الزراعية أو الصناعية وتحليله بناءً على الظروف الطبيعية والاقتصادية الملائمة وتحقيق فعالية اقتصادية مرتفعة للإنتاج، وتطوير التكامل بين الإقليم والمنشآت الإنتاجية شرطاً أساسياً لتشكل المجمعات الإنتاجية في الأقاليم[3]. ويساعد التكثيف الزراعي على تركز الإنتاج والاستخدام الأكثر فعالية للأرض الزراعية ، معتمداً في ذلك على منجزات التقدم العلمي والتقني والتطوير النوعي لمجمل عوامل الإنتاج* .

1 – آلاييف .أ.ب، الجغرافية الأقتصادية والاجتماعية ، قاموس المفاهيم والمصطلحات ، موسكو ،دار الفكر 1983م ص91

2 – محمد ابراهيم صافيتا ، عدنان سليمان عطية ، جغرافية المدن والتخطيط الحضري ، منشورات جامعة دمشق 2005– 2006 ص 488

3 – ناغرينا ف.ب. الأسس المنهجية المجمعات الزراعية – الصناعية المتخصصة ، كييف ،دار العلم 1989م ص57

* التكثيف الزراعي : هو الاستخدام المتزايد لوسائل الإنتاج المتطورة والعمل المؤهل على نفس مساحة الأرض بهدف زيادة إنتاجها . نقلاً عن (محمد صافيتا وآخرون) ، جغرافية الزراعة ، مرجع سابق ص89

إن التركز المكاني المنسجم مع ظروف الإقليم وموارده (المحافظة) لإنتاج زراعي معين ، يعدُّ شكلاً من أشكال التنظيم المكاني الأكثر فعالية لهذا الإنتاج ، فهو يرسم أو يحدد خارطة التوزع والتوطن المكاني لمنتجات معينة في أقاليم الدولة ، ويسهم في تحديد دور الإقليم ووظيفته في التقسيم الجغرافي للعمل ، كما أنه يشكل قاعدة للتقسيم الإقليمي الزراعي في الدولة الذي يشكل بدوره أساساً للتخطيط الإقليمي والتخطيط القطاعي الزراعي.

يتم التركز المكاني عادة على الفروع الرئيسة التي تشغل حيزاً مهماً من مساحة الإقليم وتعطي الجزء الأساسي في المنتجات التجارية ، وهذا يعني وجود فائض للتبادل بين الأقاليم وللتصدير أيضاً.

ويرى الباحث الروسي كابيلوف. ن. ف ((أن التركز المكاني هو أسلوب منهجي لدراسة الموضوعات الجغرافية المعقدة ، يقيس درجة تركز نشاط اقتصادي ما في منطقة معينة من خلال استخدام قرينة التركز التي تقوم على أساس حساب النسبة المئوية للمساحة المزروعة بمحصول معين بالنسبة إلى إجمالي المساحة الزراعية في الإقليم مقسومة على النسبة المئوية للمساحة المزروعة بالمحصول ذاته بالنسبة إلى إجمالي المساحة الزراعية في الدولة[1].

2- شروط التركز المكاني: يشترط في التركز المكاني لزراعة محصول معين توافر جملة من الشروط أهمها:

- أن يقوم على أساس بحث البعد المكاني لنشاط اقتصادي معين ، بخلاف التخصص الذي يبحث في البعد الإنتاجي، فالتركز يبحث في المساحة المزروعة أمَّا التخصص فيبحث في الإنتاج.
- أن يكون مبيناً على أساس الظروف والموارد الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية للإقليم (للمحافظة) وكذلك خصائص موقعه الجغرافي الطبيعي والاقتصادي، ومتلائماً معها، وأن يتجنب البيئات الملوثة، لذلك يجب أن يكون التركز المكاني في أكثر

1 كابيلوف.ن.ف، الأقاليم الاقتصادية الكبرى في الاتحاد السوفيتي، موسكو،1974 ص87، نقلاً عن كتاب بعنوان: حول معايير الفعالية الاقتصادية للتخصص والتركز والتطور المتكامل لاقتصاد الأقاليم الاقتصادية، مجموعة من الباحثين الروس، إصدار دار العلم، موسكو، 1965ص54.

الظروف ملاءمة، فلكل محصول زراعي بيئته الخاصة به التي ينمو فيها بشكل أفضل من البيئات الأخرى.

- أن يحقق أكبر فعالية اقتصادية ممكنة من خلال تخفيف النفقات وزيادة إنتاجية العمل.
- أن يبنى التركز على أساس التقسيم الجغرافي للعمل بين أقاليم الدولة ،كما يشترط في فروعه أن تحتل مكانة مهمة في هذا التقسيم بهدف تحقيق التكامل بين أقاليم الدولة في ظل التباين المكاني في الظروف والموارد المحلية لكل إقليم.
- أن تحتل فروع التركز المكاني أهمية كبيرة في اقتصاد الإقليم، لأن هذه الفروع تحتل الجزء الأساسي في المساحة المزروعة في الإقليم، وتعطي الجزء الأكبر من منتجاته التجارية (التصديرية).
- أن تكون النسبة المئوية للمساحة المزروعة بمحصول معين في الإقليم بالنسبة إلى إجمالي مساحته الزراعية تفوق مثيلتها على مستوى الدولة.

3- القياس الكمي لمستوى التركز المكاني:

تستخدم قرينة التوطن (التمركز) في تحديد الأهمية النسبية لظاهرة اقتصادية معينة، بالنسبة إلى الدولة عامة، وتعطي هذه القرينة صورة واضحة عن التوزع المكاني للظاهرة المدروسة. وتشكل هذه القرينة أساساً مهماً يعتمده التخطيط الإقليمي في توزع نشاط اقتصادي معين وتوطينه في إقليم أو أقاليم معينة في الدولة [1].

تبدأ دراسات القاعدة الاقتصادية الإقليمية عادة باستخدام قرينة التوطن التي لا تحتاج إلى بيانات كثيرة على المستوى الإقليمي ، ويجب أن يشكل استخدام هذه القرينة في الدراسات الإقليمية المراحل الأولى للبحث، ولا ينبغي تحميل نتائج قرينة التوطن أكثر مما يجب.

يتطلب الاستخدام الأكثر فائدة لقرينة التوطن الإقليمي من الباحث ملاحظة اختلاف الأذواق والمستوى الحضاري للسكان، واختلاف أساليب الإنتاج (بما في ذلك إنتاجية العمل)، وكذلك اختلاف الخليط الإنتاجي الصناعي أو الزراعي.

وتحسب قرينة التوطن بالصيغة الآتية:

1 – صفوح خير ، البحث الجغرافي – مناهجه وأساليبه ، مطبعة جامعة دمشق 1978م ص275

$$\textbf{قرينة التوطن} = \frac{\dfrac{\text{حجم الإنتاج من فرع معين في الإقليم}}{\text{حجم الإنتاج من الفرع نفسه في القطر}}}{\dfrac{\text{حجم الإنتاج الزراعي في الإقليم}}{\text{حجم الإنتاج الزراعي في القطر}}}$$

إذا كانت النتيجة أكبر من الواحد أو تساوي الواحد فالإنتاج متوطن .

تقدم المؤشرات الرياضية(قرينة التوطن أو التركز، ومعامل التخصص وغيرها) نتائج أفضل وفائدة كبيرة لأغراض التحليل الجغرافي المتعددة، وتحاول كل طريقة من هذه الطرائق قياس العلاقة بين ظاهرتين مختلفتين من مكان إلى آخر، وتلقي الضوء على الترابط المكاني بين نمطين من حيث العلاقة الجغرافية[1].

تجدر الإشارة هنا إلى أن معامل التركز المكاني هو نفسه قرينة التوطن.

يحسب معامل التركز المكاني (الموقعي) بهدف إيضاح البعد المكاني لتوطن إنتاج زراعي أو صناعي في إقليم أو أقاليم معينة، على النحو الآتي:

$$\textbf{معامل التركز المكاني(الموقعي) لإنتاج زراعي معين } LQ = \frac{\dfrac{\text{المساحة المزروعة بمحصول معين في المحافظة أو الإقليم}}{\text{إجمالي مساحة المحاصيل المزروعة في المحافظة أو الإقليم ذاته}}}{\dfrac{\text{المساحة المزروعة بالمحصول نفسه في الدولة}}{\text{إجمالي المساحات المزروعة بالمحاصيل كلّها في الدولة ذاتها}}}$$

وكلما زادت قيمة معامل التركز المكاني(الموقعي) على (1) دلّ ذلك على تركز عالٍ بالمقارنة بالمتوسط العام للدولة، أمَّا إذا كانت النسبة أقل من (1) فإن هذا يعني عدم وجود دلالة اقتصادية على إنتاج محصول ما في المنطقة[2].(Kabilov.N.F).

ويقوم كابيلوف.ن.ف، بقياس مستوى التركز المكاني لزراعة ما في منطقة معينة من خلال استخدام قرينة التركز على الصيغة الآتية[3].

$$C = \frac{M}{N} .100$$

إذ تعني C قرينة التركز المكاني:

M: النسبة المئوية للمساحة المزروعة بمحصول معين في الإقليم بالنسبة إلى إجمالي المساحة الزراعية في الإقليم ذاته.

1 المرجع السابق نفسه ص279.

2 ناغرينا.ف.ب، الأسس المنهجية للمجمعات الزراعية– الصناعية المتخصصة، مرجع سابق ص57.

3 كابيلوف.ن.ف، الأقاليم الاقتصادية الكبرى في الاتحاد السوفيتي، موسكو، 1974م ص87.

N: النسبة المئوية للمساحة المزروعة بالمحصول ذاته في الدولة بالنسبة إلى إجمالي المساحة الزراعية في ذات الدولة.

ويشترط في التركز المكاني للمحصول أن تزيد قيمة قرينة التركز المكاني على الواحد أو تساويه، وإذا قلّت هذه القيمة عن الواحد فإن ذلك يعني عدم وجود تركز مكاني للمحصول، وإن وجوده مجرد توزع جغرافي نتيجة ظروف معينة.

ثانياً– مفهوم التخصص الإنتاجي وجوهره وشروطه ومؤشرات قياس مستواه:

1– مفهوم التخصص الإنتاجي وجوهره:

يعدُّ التخصص الإنتاجي شكلاً من أشكال التنظيم المكاني للإنتاج وانعكاساً للتقسيم الجغرافي للعمل بين الأقاليم، وتحتل فروعه أهمية كبيرة في اقتصاد الإقليم[1].

إن تعميق التخصص الإنتاجي الزراعي على أسس علمية صحيحة يسمح بالتنظيم الاقتصادي الأكثر فعاليةَ للإنتاج. فهو يعدُّ من أهم شروط رفع إنتاجية العمل الزراعي.

بدأت قضية إظهار فروع التخصص الإنتاجي كشكل من أشكال التنظيم المكاني للإنتاج الاجتماعي، في منتصف القرن العشرين على يد العالم الروسي **كالاسوفسكي.ن.ن (Kalasovsky.N.N)**، الذي أشار إلى أن تخصص الإقليم في تقسيم العمل على مستوى الدولة، يحدد المنتجات الرئيسة في الإقليم، التي تتمتع بأهمية محلية داخل الإقليم وبأهميته على مستوى الدولة أيضاً[2].

أمَّا مفهوم التخصص الإنتاجي برأي **آلاييف** (Alaiev) فيعني إنتاج المنتوج وتوفيره لسوق أوسع من السوق الداخلي في الإقليم (أي من أجل أقاليم الدولة كلها ومن أجل التصدير خارج حدود الدولة) مع استجابة هذا التخصص لموقع الإقليم وظروفه الطبيعة

1 ممدوح شعبان دبس، التخصص المكاني الإنتاجي للأشجار المثمرة في المحافظات السورية خلال الأعوام (1980 و 1990و 1999)، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 18، العدد الثاني 2002م .

2 كالاسوفسكي.ن.ن، التفاعلات المكانية الإنتاجية(المجمّع) في الجغرافية الاقتصادية السوفيتية، مجلة قضايا الجغرافية، المطبعة الحكومية للكتب الجغرافية، موسكو 1947م العدد 6 ص149.

والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي ينتج عنه مردود كبير للإنتاج وللتبادل في الإقليم[1].

وبرأي **شراك** (shrak) إن فروع التخصص في الإقليم هي تلك الفروع التي تؤدي دوراً واضحاً في تقسيم العمل على مستوى الدولة، وتمتلك وزناً نسبياً كبيراً في الإنتاج الإجمالي في مساحة معينة، وتؤثر تأثيراً فاعلاً في تطور القوى المنتجة في الإقليم[2].

يقتصر تحديد فروع التخصص في الإقليم على مجاله الإنتاجي فقط، فهي تشكل الأساس الاقتصادي للإقليم، وتحدد وظيفته الاقتصادية، ومن ثمَّ دوره في التقسيم الجغرافي للعمل على مستوى الدولة، لأن فروع التخصص الإنتاجي تعدّ أكثر الفعاليات جدوى من الناحية الاقتصادية، وتعطي المكان خصوصيته وشخصيته المميزة. أمَّا المجال غير الإنتاجي (أي المجال الخدمي) فليس فيه تباينات مكانية مميزة، فالمدارس ودور الحضانة مثلاً هي واحدة في كل مكان[3].

هناك نوعان من التخصص الإنتاجي هما: التخصص الإنتاجي الصناعي، ويتضمن فروع الصناعة المختلفة، والتخصص الإنتاجي الزراعي ويتضمن فروع الزراعة المختلفة، ويختلف التخصص الإنتاجي الزراعي في مستوياته القطاعية والمكانية، فتبعاً للمستويات القطاعية يمكن أن يكون التخصص على مستوى الفرع (المحاصيل الصيفية، والمحاصيل الشتوية، والخضار الصيفية، والخضار الشتوية، والأشجار المثمرة، ويمكن عدُّ المحاصيل الإستراتيجية فرعاً من فروع الاقتصاد الزراعي) أو على مستوى ضمن الفرع، إذ يتضمن كل فرع عدداً من الفروع الأصغر (ففي سورية مثلاً تتضمن الأشجار المثمرة أكثر من عشرين نوعاً، كما تتضمن المحاصيل الإستراتيجية موضوع الدراسة خمسة فروع صغيرة هي القمح، والشعير، والشوندر السكري، والقطن، والتبغ)، وتجدر الإشارة هنا إلى أن المحاصيل الإستراتيجية تختلف في عددها وأنواعها من دولة إلى أخرى.

1 آلاييف. أ.ب. التخطيط الاقليمي في البلدان النامية، ترجمة بشير الناشيء دار التقدم، موسكو 1980م ص40-41.

2 شراك.ن.ي، المجمعات الصناعية، نبذة نظرية، الاقتصاد، موسكو 1969م ص95.

3 سيلايف. ي.د، المجمعات المكانية الإنتاجية، باكو، 1968م ص30.

أما تبعاً للمستويات المكانية فيمكن للتخصص الإنتاجي الزراعي أن يكون على مستوى عالمي أو بين إقليمي (أي على مستوى الدولة) أو إقليمي أو ضمن إقليمي[1].

لابدَّ من الإشارة هنا إلى أنه لا تعد التباينات كلها في البنية القطاعية على مساحات معينة، انعكاساً لتخصصات تلك المساحات. فالتخصص هو تركز إنتاج معين في إقليم واحد أو عدة أقاليم(محافظات) داخل الدولة، ويقصد بذلك تركز الفروع الرئيسة التي تعطي الجزء الأساسي من المنتجات التجارية[2]، وذلك في أكثر الظروف ملاءمة. ويجري تعميق التخصص عن طريق تعزيز تركز إنتاج المنتجات التجارية للفروع الرئيسة التي تتوافر لها الظروف الطبيعية والاقتصادية الأكثر ملاءمة، وكذلك عن طريق تعاون المؤسسات الزراعية. وهذا يعني أن التخصص والتركز هما وجهان لعملة واحدة يكملان بعضهما بعضاً، فالتركز concentration يبحث إلى حد كبير في البعد المكاني لتوطن نشاط اقتصادي إنتاجي، أمَّا التخصص Specialization فيبحث في البعد الإنتاجي لهذا النشاط، ويشكل كلاهما عنصرين أساسيين في البنية القطاعية لاقتصاد الإقليم التي تختلف من إقليم اقتصادي إلى آخر.

إن تعزيز التركز المكاني وتعميق التخصص الإنتاجي الزراعي يساعدان على تحقيق الهدف منهما وهو زيادة إنتاجية العمل والفعالية الاقتصادية للإنتاج ونمو حجم الإنتاج[3].

يتخذ التخصص الإنتاجي الزراعي والصناعي طابعاً حركياً (ديناميكياً) نتيجة لتنوع الطبيعة والأشكال المتعددة لتفاعل الموارد لطبيعية، وكذلك نتيجة للتقدم العلمي والتقني ولتلبية حاجات السكان، ولمستوى تطور القوى المنتجة وتحسينها (مثل استصلاح الأراضي، وتطوير أنظمة الري، واستنباط فصائل جديدة... الخ) وغيرها من العوامل، فالتخصص الإنتاجي ليس ظاهرة جامدة وثابتة، وإنَّما هو في تغيير وتطور مستمرين تبعاً لظروف الإقليم وموارده وموقعه الجغرافي. وأن تغيير التخصص في الإقليم (المحافظة) يؤدي إلى تغيير الوظيفة التي يؤديها الإقليم (المحافظة) في منظومة

1 بستون. ن.د، الجغرافية الاقتصادية للاتحاد السوفيتي– الجزء الاقليمي، الطبعة الأساسية، كييف، 1984م ص5

2 محمد صافيتا، علي محمد دياب، محمد سميح ظاظا، جغرافية الزراعة، منشورات جامعة دمشق، 2003– 2004م ص87.

3 المرجع السابق نفسه ص88

الاقتصاد الوطني للدولة في مراحل تاريخية معينة تبعاً لظروف الإقليم وموارده وتطور القوى المنتجة فيه[1].

يشكل التخصص الإنتاجي الزراعي المعمق منطلقاً وأساساً للتقسيم الإقليمي الزراعي ولتحديد أنماط الأقاليم الزراعية في دولة أو قارة معينة.

2- شروط (متطلبات) التخصص الإنتاجي: يشترط في فروع التخصص الإنتاجي تحقيق جملة من الشروط هي:

1- أن يستجيب ويتلاءم موقع الإقليم وظروفه وموارده الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية، ومن ثمَّ الاستخدام الأمثل للموارد والظروف المحلية في الإقليم (المحافظة)، التي يغدو بفضلها إنتاج نوع معين من المنتوج أكثر جدوى منه في الأقاليم الأخرى، وتجدر الإشارة هنا إلى أن إنتاج أي محصول زراعي في ظروف مصطنعة (مثل البيوت البلاستيكية) مهما عظمت كمية الإنتاج لا يمكن عدُّ هذا الفرع متخصصاً بسبب التكلفة العالية من ناحية، وعدم الاستجابة للظروف الطبيعية من ناحية أخرى، فهذا نمو غير طبيعي وإنتاجه مكلف وغير صحي.

2- قيام التخصص وفق التقسيم الجغرافي للعمل الذي يشترط الاختلافات المكانية والقطاعية (الفرعية)، ويُشترط في فروع التخصص أن تحتل مكانة مميزة في التقسيم الجغرافي للعمل على مستوى الدولة، ويرى كرادوف أن التقسيم الجغرافي للعمل هو تخصص الأقاليم الاقتصادية في منظومة الاقتصاد الوطني للدولة[2]. وفي هذا الصدد يعدُّ ياسين محمود أن التخصص هو أحد أشكال توزيع العمل في المجتمع[3].

3- تخفيض النفقات وزيادة إنتاجية العمل؛ وهذا يعني أن يحقق التخصص فعالية اقتصادية عالية.

4- أن تكون منتجات التخصص رخيصة وخالية من الأضرار.

---

1 ممدوح شعبان دبس، التخصص المكاني الإنتاجي للأشجار المثمرة في المحافظات السورية، مجلة جامعة دمشق، مرجع سابق.

2 كرادوف.ك. ل، الإقليم الاقتصادي الجنوبي لأوكرانيا- المشاكلات الأساسية للتخصص والتطور الشامل للاقتصاد الوطني، كييف 1970م ص12.

3 ياسين محمود، الاقتصاد الزراعي، منشورات جامعة دمشق، 1981- 1982م ص126.

5- أن تمتلك فروع التخصص وزناً نسبياً كبيراً في الحجم الإجمالي للإنتاج على مساحة معينة، وأن تحتل مكانة مميزة على مستوى الدولة، يجعلها تلبي حاجات السكان المحليين في الإقليم من منتجات فرع التخصص، وتسمح بوجود فائض في الإنتاج يزيد على حاجات السكان المحليين(يسمى بالإنتاج التجاري أو التصديري) يذهب للتبادل مع الأقاليم الأخرى، وأحياناً للتصدير خارج حدود الدولة؛ وهذا يعني أن يمتلك الإقليم (المحافظة) قدرة إنتاجية على التسويق بين الأقاليم*.

وفي هذا الصدد لاحظ بارانسكي أن تخصص الإقليم الاقتصادي في اتجاه واحد يصاحبه حتماً تخصص الأقاليم الأخرى في اتجاهات أخرى[1]. ونشير هنا إلى أن التصدير خارج حدود الإقليم يكون مبرراً عندما يتفوق الإنتاج على الحاجة في فرع معين ضمن الإقليم.

6- أن يكون متوسط نصيب الفرد من سكان الإقليم في منتجات فرع التخصص أعلى من المتوسط للفرع نفسه على مستوى الدولة.

7- أن يكون إنتاج الإقليم كبيراً في فروع التخصص، فاستخدام مؤشرات(معاملات) التخصص على الإنتاج الصغير يعطي [غالباً] لوحة مشوهة، وما ينطبق على الإنتاج القليل لفروع التخصص ينطبق كذلك على إجمالي الإنتاج الزراعي القليل في الإقليم (المحافظة)؛ وهذا ما يظهر واضحاً وجلياً في محافظة القنيطرة.

8- تحليل الروابط بين الأقاليم، وفي هذا الصدد يعتقد كيستانوف باستحالة تحديد فروع التخصص الإنتاجي في الإقليم من دون تحليل الروابط بين الأقاليم.

3- التحديد الكمي لفروع التخصص الإنتاجي ومستوياتها:

تعدُّ مسألة التقدير الكمي للتخصص قضية منهجية مهمة لتحليل الإنتاج الإقليمي. ومع الاهتمام الكبير بمسألة

التخصص من قبل الباحثين، إلا أنَّهم يختلفون فيما بينهم في تحديدهم لفروع التخصص ومستوياتها بسبب اختلاف الأسس التي يستخدمونها من أجل ذلك.

* إن القدرة الإنتاجية على التسويق بحسب القاموس الاقتصادي المختصر، باللغة الروسية ص339، تعني علاقة الإنتاج التجاري إلى الحجم الإجمالي للإنتاج، ويعبر عن هذه العلاقة بالنسبة المئوية، وتنمو هذه القدرة نتيجة التخصص ونمو إنتاجية العمل.

1 بارانسكي.ن.ن، الأعمال المختارة– تشكل الجغرافية الاقتصادية السوفيتية، موسكو، 1980م ص113.

لتحديد فروع التخصص الإنتاجي وقياس مستوياته تستخدم مؤشرات عدّة العديد من المؤشرات، وسنورد آراء بعض الباحثين ووجهات نظرهم المتباينة في تحديدهم لفروع التخصص ومستوياته بين الأقاليم.

يستخدم بعض الباحثين في تحديدهم لفروع لتخصص ومستوى هذا التخصص قرينة التوطن، فقد اعتمد كيستانوف (Kistanov) في تحديده لمستوى تخصص الإقليم الاقتصادي في فرع إنتاجي معين على قرينة التوطن الإقليمي المكاني التي تحدد الأهمية النسبية لظاهرة اقتصادية (فرع إنتاجي) في إقليم معين على مستوى الدولة ككل[1].

وتحسب قرينة التوطن لإنتاج معين (KL) برأيه من خلال الوزن النسبي للفرع في الإقليم في الإنتاج الزراعي أو الصناعي كله، للإقليم ذاته (YP.R) إلى الوزن النسبي للفرع في الدولة في الإنتاج الزراعي أو الصناعي كله للدولة ذاتها (YP.C) وذلك بالصيغة الآتية:

$$KL = \frac{YP.R}{YP.C}$$

ويمكن تبسيط هذه الصيغة على النحو الآتي:

$$\textbf{معامل التخصص} = \frac{\dfrac{\text{حجم الإنتاج من فرع معين في الإقليم}}{\text{حجم الإنتاج الزراعي في الإقليم}}}{\dfrac{\text{حجم الإنتاج من الفرع ذاته في القطر}}{\text{حجم الإنتاج الزراعي في القطر}}}$$

فإذا كانت قرينة التوطن للإقليم أكبر من الواحد أو تساويه دلّ ذلك على زيادة الأهمية النسبية لنشاط اقتصادي ما في إقليم معين، لأن الوزن النسبي للإقليم بمنتجات هذا النشاط(الفرع) يزيد على مثيله على مستوى الدولة، الأمر الذي يؤثر في الصادرات والواردات الإقليمية، وإذا قلّ ناتج قرينة التوطن للإقليم(للمحافظة) عن الواحد فهذا يعني قلة الأهمية النسبية، ومن ثمَّ يعدُّ قيام هذا الفرع مجرد وجود للنشاط الاقتصادي.

وتستخدم هذه القرينة من أجل تحليل مستوى التخصص، وتعدُّ أساساً لإبراز أنواع المنتجات المتخصصة. ويرى صفوح خير أن قرينة التوطن تعطي صورة واضحة عن التوزع المكاني للظاهرة المدروسة[2]. وأن معامل التخصص برأيه يقيس نسبة الانحراف

1 كيستانوف.ف.ف، التطور الشامل(التكامل) والتخصص لاقتصاديات الأقاليم الاقتصادية، موسكو، 1965م ص17.

2 صفوح خير، المنهج العلمي في البحث الجغرافي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1983م ص354.

السلبي أو الإيجابي في فرع اقتصادي معين في الإقليم عن مثيله في الدولة، وهذا يهمُّ المخطط في دراسة بنية اقتصاد الإقليم، وأثرها في مستوى النشاط الاقتصادي في الإقليم، مما يتيح له الفرصة لتقديم مقترحاته بشأن زيادة التخصص، أو زيادة التنوع في فروع اقتصادية معينة في الإقليم[1].وقد استخدم قرينة التوطن الإقليمي لكيستانوف كثير من الباحثين مثل فلورنس (Flouranc) وكابيلوف (Kabilov) وغيرهم.

إن استخدام قرينة التوطن بمفردها لتحديد تخصص الأقاليم ومستوى هذا التخصص لا يكفي؛ لذلك لابدَّ من استخدامها مع قرائن أخرى في منظومة واحدة.

ويعتقد **تليبكو** (Tlipko)أن المؤشر الأساسي للتخصص يعدّ تفوق الإنتاج في إقليم معين، وأن المقياس الأكثر موضوعية لحساب التخصص هو الوزن النسبي لفرع معين في الإقليم لإنتاج الفرع نفسه على مستوى الدولة كلها.

كما يعتقد تليبكو أن معامل متوسط نصيب الفرد من سكان الإقليم في منتجات فرع التخصص (على مستوى الدولة) يجب ألّا يكون أقل من المتوسط للفرع نفسه في الدولة، لذلك يشترط في الإقليم المتخصص في منتوج معين أن يتفوق نصيب الفرد فيه على متوسط نصيب الفرد على مستوى الدولة .

واستناداً إلى ما تقدم يأخذ معامل تخصص المنتوج للفرد KCP لتليبكو الصيغة الآتية[2].

$$\textbf{تخصص الإنتاج للفرد(KCP)} = \frac{\text{متوسط نصيب الفرد من سكان الإقليم(المحافظة) في منتجات فرع معين}}{\text{متوسط نصيب الفرد من سكان الدولة في منتجات الفرع ذاته}}$$

ويستخدم هذا المؤشر فقط من أجل المنتجات التي تلبي حاجات سكان الإقليم تلبية مباشرة؛ وهذا يعني تلك المنتجات التي تستهلك بصورة مباشرة، لذلك لا يتخذ هذا المؤشر أهمية كبيرة عند تحديد فروع التخصص في الإقليم.

وقد أيد تليبكو في تحديده لفروع التخصص كل من كرادوف وكابيلوف. ويؤكد كرادوف أنه عند تحديد مستوى التخصص لفرع إنتاجي معين لابدَّ من إظهار الوزن النسبي للفرع في بنية اقتصاد الإقليم، وأن يحتل هذا الفرع وزناً نسبياً مهماً يفوق مثيله على مستوى الدولة كلها.

1 المرجع السابق نفسه ص375.

2 تليبكو.ك.ن، الأقاليم الاقتصادية الكبرى للاتحاد السوفيتي، موسكو، 1960م

يعتمد كثير من الباحثين في تحديد التخصص الإنتاجي ومستوياته على معامل القدرة الإنتاجية على التسويق بين الأقاليم[1]* أمثال نيمتشينوف آلامبيف وبروبست وغيرهم، فقد لاحظ نيمتشينوف أن تخصص الأقاليم والمناطق يصف فقط القدرة الإنتاجية للفروع على التسويق بين الأقاليم والمناطق، وقال: إنَّ التخصص الاقتصادي للإقليم يتحدد بالمنتجات التجارية التي يعطيها إلى الأقاليم الأخرى من خلال التقسيم الاجتماعي للعمل[2].

ويؤكد آلامبيف (Alambeiv) مكانة الفرع في اقتصاد الإقليم، وأن تصدير المنتجات هنا يعدُّ رئيسياً، ويقول في هذا الصدد: إن القدرة الإنتاجية على التسويق بين الأقاليم– تعدُّ سمة رئيسة لتخصص الإقليم[3].

ويرى بروبست (Probest) أن تحديد مستوى التخصص الإنتاجي لفرع ما تتحدد بعلاقة الإنتاج الذي ينتجه إقليم معين من أجل تلبية احتياجات الأقاليم الأخرى، إلى إجمالي الإنتاج لهذا الإقليم[4].

يستعيض كابيلوف عن حجم الإنتاج بقيمته عند حسابه لمعامل القدرة الإنتاجية على التسويق بين الأقاليم(KM.T) ويُحسب هذا المعامل من خلال علاقة قيمة منتجات الفرع المصدّرة خارج حدود الإقليم (CEr.R) إلى القيمة الإجمالية لهذا المنتوج الذي ينتجه الإقليم (CP.r.R) فيكون المعامل على الشكل الآتي:

$$\mathbf{KM.T} = \frac{\mathbf{CEr.r}}{\mathbf{CP.r.r}}$$

ويشترط كابيلوف في فروع التخصص أن تصدر قسماً كبيراً من إنتاجها إلى الأقاليم الأخرى[5].

* إن القدرة الإنتاجية على التسويق تعني علاقة الإنتاج التجاري(التصديري) إلى الحجم الإجمالي للإنتاج، ويعبر عن هذه العلاقة بالنسبة المئوية. وتنمو هذه القدرة نتيجة التخصص ونمو إنتاجية العمل، القاموس الاقتصادي المختصر، موسكو 1970م ص339.

2 نيمتشينوف.س.ف، القضايا النظرية للتوزيع العقلاني للقوى المنتجة، مجلة قضايا الاقتصاد، العدد 6 للعام 1961م.

3 آلامبيف. ب.م، التقسيم الاقليمي الاقتصادي، الجزء الثاني، موسكو، 1963م ص30.

4 بروبست.أ.ي، جدوى التنظم المكاني للإنتاج– نبذة منهجية، موسكو 1965م ص162–164.

5 كابيلوف.ن.ف، الأقاليم الاقتصادية الكبرى للاتحاد السوفيتي، موسكو، 1974م ص10

يقترح تليبكو حساب مؤشر الاستهلاك ضمن الإقليم، والذي قصد به مؤشر عدد سكان إقليم معين ومتوسط نصيب الفرد من منتوج ما على مستوى الدولة. وعلى هذا الأساس حدد القدرة الإنتاجية على التسويق بأبسط أشكالها على النحو الآتي[1]:

$$\textbf{مستوى القدرة على التسويق (Y.T)} = \frac{\text{إجمالي إنتاج الإقليم(المحافظة) في فرع إنتاجي معين}}{\text{متوسط نصيب الفرد في الدولة بمنتجات هذا الفرع المعين X عدد سكان الاقليم(المحافظة)}}$$

وهذا هو المؤشر نفسه الذي استخدمه كرادوف لحساب مستوى التسويق.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه مع أهمية القدرة على التسويق بوضعها شرطاً أساسياً من شروط التخصص، إلا أن استخدامها وحدها لا يفي بالغرض، فالتفوق الذي يعطيه أحياناً مؤشر تصدير المنتوج أو التبادل بين الأقاليم يمكن أن يضلل الباحث أحياناً. فالتصدير يكون مبرراً عندما يتفوق الإنتاج على الحاجة في فرع معين ضمن الإقليم، وإذا لم يكن كذلك فلا يكون هناك تخصّص أبداً[2].

هناك بعض الباحثين أمثال كابيلوف وبالامارتشوك وبروتسكو وبستون Bestoon، وغيرهم، اعتمدوا في تحديدهم وقياسهم لمستوى التخصص على معامل التخصص المكاني(KG) أو (Ts) الذي يحدد الوزن النسبي للإقليم (للمحافظة) في إنتاج نوع معين إلى إنتاج القطر من الإنتاج ذاته (Yo.r) محسوباً إلى الوزن النسبي لسكان الإقليم (المحافظة) إلى سكان القطر(Yb.r)، وذلك على النحو الآتي:

$$KG = \frac{Yo.r}{Yb.r}$$

إذ كان الناتج يساوي الواحد أو أكثر من الواحد ≤ فالإنتاج متخصص.

اعتمدنا في بحثنا هذا على هذا المعامل في قياس مستوى التخصص المكاني الإنتاجي للمحاصيل الإستراتيجية في المحافظات السورية، لبساطته ودقته وشيوع استخدامه لدى الباحثين. فهذا المعامل يتضمن في ذاته الأهمية النسبية للفرع في بنية الإقليم وعلى مستوى الدولة كلها، كما يتضمن أيضاً القدرة الإنتاجية على التسويق. فهو

1 تليبكو .ك.ن، الأقاليم الاقتصادية الكبرى للاتحاد السوفيتي، موسكو، 1960م

2 ممدوح شعبان دبس، التخصص المكاني الإنتاجي للأشجار المثمرة في المحافظات السورية خلال الأعوام1980، 1990، 1999م، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 18، العدد الثاني 2002م ص218.

يبـيّن إمكانيـات الإقلـيم فـي تحقيـق الاكتفـاء الـذاتي وتصـدير المنتجـات إلـى الأقـاليم الأخرى[1].

ثالثاً- العوامل المؤثرة في التخصص الإنتاجي والتركز المكاني لزراعة المحاصيل الإستراتيجية:

يعدُّ التخصص الإنتاجي والتركز المكاني لزراعة المحاصيل الإستراتيجية في سورية ومحافظاتها انعكاساً لجملة من العوامل تتمثل في الظروف والموارد الطبيعية والبشرية (الاقتصـادية والاجتماعيـة)، وكـذلك العوامـل البيئيـة (الايكولوجيـة) وظـروف الموقـع الجغرافي، والقاعدة العلمية والتقنية ومستواها، هذا إلى جانب العامل المكاني وعامل الزمن والعامل الاستراتيجي.

إن دراسة مجمل عوامل الإنتاج الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية المتنوعة وغيرها من العوامل وتقويمها يسمح بتحديد الاقتران (الترابط) الأمثل والفعال للتركز المكاني والتخصص الإنتاجي الزراعي في أقاليم(محافظات) الدولة. ويشترط في فروع التخصص الإنتاجي والتركز المكاني لزراعة المحاصيل الإستراتيجية أن تكون في أكثر الظروف ملاءمة لزراعتها من أجل زيادة الإنتاجية والإنتاج، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي أولاً، وتصدير الفائض من الإنتاج إلى مناطق أخرى داخل القطر أو خارجه ثانياً.

وتحدد العوامل الطبيعية (الظروف والموارد الطبيعية) الإطار العام لأبعاد الأقاليم المزروعة بالمحاصيل الإستراتيجية ومساحتها في الدولة وترسم الإطار المناسب للزراعة، في حين تحدد العوامل البشرية (الاقتصادية والاجتماعية) ضمن هذا الإطار المكان الملائم للإنتاج، وقد تحول دون ذلك فهي تؤثر في الحدود الاقتصادية للمحاصيل الزراعية، فقد تؤدي إلى زيادة المساحة المزروعة بها أو أنها تحد من زيادتها، كما تحدد هذه العوامل نوع التخصص الزراعي في المزرعة أو الإقليم(المحافظة)[2].وتتميز العوامل الطبيعية بثباتها وقلة تغيرها مقارنة بالعوامل البشرية والاقتصادية التي تتميز بسرعة تغيرها، ومن ثم يتغير أثرهما في إنتاج المحاصيل الإستراتيجية باستمرار[3].

1 محمد صافيتا، علي محمد دياب، محمد سميح ظاظا، جغرافية الزراعة، مرجع سابق، ص89.
2 المرجع السابق نفسه . ص72- 74.
3 مهدي بسام زغبي، التوزع الجغرافي والإنتاج الاقتصادي للمحاصيل الإستراتيجية في محافظة حمص(1975-2005) م، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2007م ص40- 41.

إذا كانت العوامل الطبيعية هي العامل الأهم المتحكم في التوزع الجغرافي والإنتاج الاقتصادي للمحاصيل الإستراتيجية في أقاليم الدولة، فإن العوامل البشرية والاقتصادية تؤثر هي الأخرى تأثيراً واضحاً وجلياً في توزع هذه المحاصيل وإنتاجها في هذه الأقاليم، وفي تطور إنتاجية الأراضي المزروعة بهذه المحاصيل من خلال التوسع في استخدام الآلات الزراعية الحديثة واتباع الطرائق الزراعية العلمية، واستنباط أفضل الأنواع النباتية التي تتناسب مع بيئة القطر، والتطورات الهائلة في تحسين خصوبة الأرض وزيادة قدرتها الإنتاجية، فضلاً عن التطور الكبير في أساليب مكافحة الآفات والأمراض الزراعية وغيرها[1].

تتمثل العوامل الطبيعية المؤثرة في التخصص والتركز المكانيين لزراعة المحاصيل الإستراتيجية في المحافظات السورية في عناصر الوسط الطبيعي جميعها (الموقع الجغرافي الطبيعي، والتركيب الجيولوجي ومظاهر السطح، والمناخ، والمياه، والتربة، والنبيت والوحيش). وتتجسد العوامل البشرية والاقتصادية بالإنسان، فهو نقطة الارتكاز في عملية الإنتاج الزراعي للمحاصيل الإستراتيجية، وتتضمن هذه العوامل: اليد العاملة وتأهيلها، ورأس المال، والتقدم العلمي والتقني، والسياسات الزراعية والتسويق الزراعي، والنقل والمواصلات، ومستوى تطور البنية التحتية الزراعية... وغيرها.

ويقسّم **آلابيف** العوامل المؤثرة في التخصص الإنتاجي والتركز المكاني إلى قسمين هما:

1- **العوامل الطبيعية:** وتتضمن الظروف والموارد الطبيعية التي تتمثل في (مساحة الأراضي وتوزعها، والظروف الطبيعية مثل المناخ والتربة والارتفاع عن سطح البحر، والموارد المائية وغيرها).

2- **العوامل البشرية:** وتشمل الظروف والموارد الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل الظروف والموارد الاقتصادية في البنية التحتية الإنتاجية، والقاعدة الإنشائية، والسوق، والمناخ الاقتصادي " مثل شروط التسليف والضرائب والسياسة الزراعية " وعامل التكتلات وأحجام المزارع، أمّا الظروف والموارد الاجتماعية فتتضمن السكان، والأيدي العاملة وتأهيلها، والبنية التحتية الاجتماعية أو الخدمات السكانية، والخصائص القومية والإثنية والتاريخية للمناطق، ويضاف إلى ما تقدم العوامل البيئية(الإيكولوجية) وتتضمن حالة البيئة[2].

1 المرجع السابق نفسه ص74.

2 آلابيف.أ.ب، التخطيط الإقليمي في البلدان النامية، ترجمة بشير الناشئ، دار التقدم، موسكو 1980م ص53.

رابعاً- البيئة الطبيعية الملائمة لزراعة المحاصيل الإستراتيجية:

يعدُّ الوسط الطبيعي من العوامل المهمة المؤثرة في التباين المكاني للإنتاج الزراعي، لكن استخدام المقدرة الطبيعية مرتبط بمستوى تطور القوى المنتجة وطبيعة العلاقات الإنتاجية.

تخلق الظروف الطبيعية شروطاً مختلفة لاستخدامات الأراضي والحصول على إنتاج زراعي محدد، فهي تؤثر في تحديد التركز المكاني والتخصص الإنتاجي للمحاصيل الزراعية ومستوى هذا التركز والتخصص، كما تؤثر في مستوى إنتاجية المحاصيل الزراعية وحجم النفقات الإنتاجية اللازمة لزراعتها. ويجري التقويم الزراعي للوسط الطبيعي من حيث الاستخدام الأمثل للأراضي، والفعالية النسبية لفروع الإنتاج الزراعي والتنظيم المكاني العقلاني للإنتاج[1].

تؤدي التضاريس دوراً كبيراً في الزراعة والإنتاج الزراعي، إذ تختلف الإمكانية الزراعية اختلافاً كبيراً بين شكل تضريسي وآخر.

وتزرع معظم المحاصيل الإستراتيجية في الأراضي السهلية، إذ يعدّ استواء السطح شرطاً أساسياً لزراعة هذه المحاصيل، وتؤثر كمية الأمطار ونظام سقوطها وفصليته وطول الفصل الماطر بوضوح في تركز زراعة المحاصيل الإستراتيجية وتخصصها في المحافظات السورية وإنتاجيتها، وإن اعتماد إنتاج هذه المحاصيل والمساحات التي تشغلها على المطر يجعل الإنتاج والمساحات المزروعة متباينة وغير مستقرة من عام إلى آخر. وتشكل الموارد المائية بمختلف صورها وأشكالها عاملاً مهماً من العوامل الطبيعية الضرورية للزراعة والإنتاج الزراعي، فتوافرها يزيد من مساحة الأراضي المروية المزروعة بالمحاصيل الإستراتيجية، وهذا يزيد من الإنتاج والإنتاجية ، وكذلك المساحة المزروعة بها، وقد ساعد استخدام المياه الجوفية والأنهار العابرة للمناطق الجافة وشبه الجافة على زراعة المحاصيل الإستراتيجية في هذه البقاع، وهذا ما دفع إلى التوسع في استغلال مصادر المياه في محافظات القطر.

وتأتي التربة في المرتبة الثانية بعد المناخ من حيث أهميتها للزراعة. إذ تؤثر خصائص الترب ونوعيتها وخصوبتها تأثيراً كبيراً في تحديد خارطة التوزع الجغرافي

1 محمد صافيتا، علي محمد دياب، محمد سميح ظاظا، جغرافية الزراعة، منشورات جامعة دمشق2003-2004م ص83

لزراعة المحاصيل الإستراتيجية وإنتاجها كماً ونوعاً، كما تؤثر في تحديد نطاقات التركز والتخصص المكانيين لهذه الزراعة.

وتعدُّ معدلات الأمطار والرطوبة ودرجات الحرارة والرياح أكثر العوامل تأثيراً في إنتاجية المحاصيل الإستراتيجية. ويعدُّ الصقيع من ألد أعداء المحاصيل الزراعية بما فيها المحاصيل الإستراتيجية.

أدى التنوع في الظروف الطبيعية(مظاهر السطح، والمناخ، والمياه، والتربة) في محافظات القطر المختلفة إلى تنوع واضح في زراعة المحاصيل الإستراتيجية وإنتاجها، وكذلك المساحة المزروعة بهذه المحاصيل، وهذا ما انعكس على خارطة التركز المكاني والتخصص الإنتاجي لهذه المحاصيل ونطاقاتهما في محافظات القطر.

خامساً– تحديد ونطاقات التخصص الإنتاجي والتركز المكاني مستوياته وديناميكيته لزراعة المحاصيل الإستراتيجية في المحافظات السورية:

1– التخصص الإنتاجي لزراعة المحاصيل الإستراتيجية في سورية للعام 1990م:

الجدول رقم(1) معامل التخصص المكاني (Kc) لزراعة المحاصيل الإستراتيجية في المحافظات السورية لعام 1990م

المحصول / المحافظة		معامل التخصص المكاني (KG) لعام 1990م				
		القمح	الشعير	الشوندر السكري	القطن	التبغ
مدينة دمشق						
ريف دمشق		0.16	0.02		0.06	
حلب		0.44	**1.13**	0.74	0.58	0.10
حمص		0.35	**2.24**	**1.91**	0.06	0.05
حماه	دون الغاب	0.31	0.04	**1.24**	0.46	0.58
	مع الغاب	**1.14**	–	**3.74**	**1.23**	**1.69**
اللاذقية		0.21	0.07			**5.26**
دير الزور		0.59	0.22	2.13	2.16	
إدلب		0.29	0.20	0.55	0.18	**2.27**
الحسكة		**7.45**	5.94		6.20	
الرقة	دون حوض الفرات	**2.62**	**6.84**	**3.54**	**5.26**	
	مع حوض الفرات	**2.91**	**6.96**	**4.19**	**5.65**	
السويداء		0.90	0.78			
درعا		**1.04**	0.57			**4.26**
طرطوس		0.64	0.08			**3.39**
القنيطرة		0.18	0.10			

الجدول من عمل الباحث بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية السورية لعام 1990م والمجموعة الإحصائية الزراعية لعام 1990م

يتضح من معطيات الجدول رقم(1) الذي يبيّن قيم معامل التخصص المكاني الإنتاجي للمحاصيل الإستراتيجية في المحافظات السورية لعام 1990م الحقائق الآتية:

- تخصصت بإنتاج **القمح** في العام 1990م أربع محافظات هي على الترتيب الحسكة والرقة (مع حوض الفرات)، حماة (مع الغاب) ودرعا. وقد بلغ معامل التخصص الإنتاجي أقصاه في محافظة الحسكة إذ وصل إلى 7.45 تليها محافظة الرقة مع حوض الفرات2.91 ومن ثم محافظة حماة مع الغاب 1.14 وأخيراً محافظة درعا 1.04. وقد تفوق معامل التخصص على 0.5 في ثلاث محافظات هي السويداء وطرطوس ودير الزور إذ بلغت على التوالي0.90 و0.64 و 0.59 أمّا باقي المحافظات السورية فتقل نتيجة معامل التخصص فيها عن 0.5 .

يتضح من خارطة التخصص الإنتاجي لزراعة القمح في المحافظات السورية لعام 1990م أن تخصص المحافظات الأربع التي ذكرناها بإنتاج القمح لم يكن وليد المصادفة بل جاء نتيجة الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية الملائمة لزراعة هذا المحصول الاستراتيجي.

- وبالنسبة إلى محصول **الشعير** فقد تخصصت بإنتاجه أربع محافظات هي على الترتيب الرقة (مع حوض الفرات) تليها الحسكة ثم حمص وأخيراً حلب، فقد وصلت قيم معامل التخصص في الرقة مع حوض الفرات6.96، والحسكة 5.94، وحمص 2.24، وحلب1.13. وهناك محافظتان هما السويداء ودرعا زاد معامل التخصص في كل منهما على 0.5.
- وقد تخصصت بمحصول **الشوندر السكري** في العام 1990م أربع محافظات أيضاً هي على الترتيب الرقة(مع حوض الفرات) تليها حماه **(مع الغاب)** ثم دير الزور وأخيراً حمص، فقد بلغ معامل التخصص في الرقة مع حوض الفرات 4.19 تليها حماه مع الغاب 3.74 ثم دير الزور 2.13 وأخيراً حمص 1.91، وزادت قرينة التخصص على 0.5 في محافظتي حلب وإدلب أمّا باقي المحافظات السورية فلا وجود لزراعة الشوندر السكري فيها، والخارطة رقم(1) تبيَّن نطاق التخصص الإنتاجي لزراعة محصول الشوندر السكري في سورية للعام 1990م.

الخريطة رقم(١) نطاق التخصص الإنتاجي لزراعة محصول الشوندر السكري في سورية للعام ١٩٩٠ م

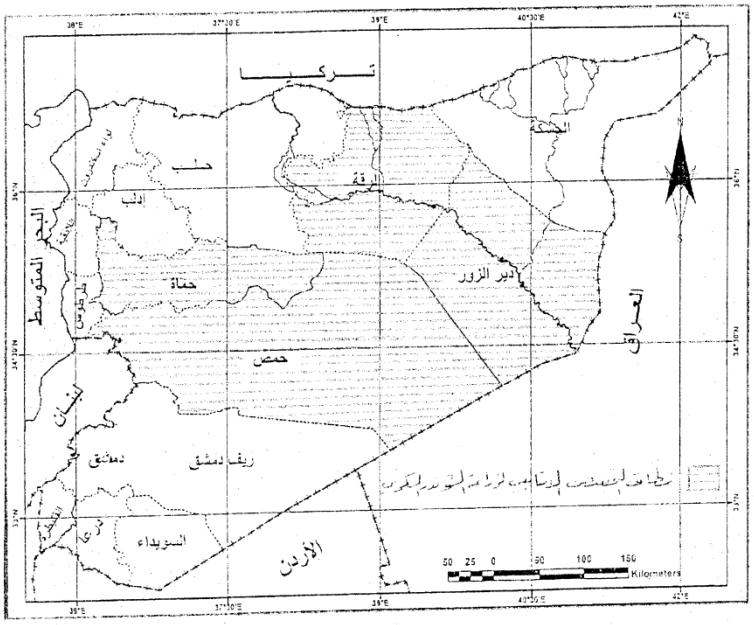

مصدر الخريطة الهيئة العامة للاستشعار عن بعد، ومضمونها من عمل الباحث

- وبالنسبة إلى محصول **القطن** فقد تخصصت بإنتاجه أربع محافظات تجاوزت فيها نتيجة معامل التخصص الواحد؛ وهي على الترتيب الحسكة 6.20 ثم الرقة مع حوض الفرات 5.65 تليها دير الزور 2.16 ثم حماه مع الغاب 1.23، وقد تجاوزت نتيجة معامل التخصص الـ0.5 في محافظة حلب إذ بلغت 0.58.
- وأخيراً تخصصت بإنتاج محصول **التبغ** تبعاً لمعطيات العام 1990م خمس محافظات هي على الترتيب اللاذقية، ودرعا، وطرطوس، وإدلب وحماه مع الغاب، إذ بلغ معامل التخصص الإنتاجي لهذا المحصول في هذه المحافظات 5.26 ، 4.26 ، 3.39، 2.27 ، 1.69 على التوالي، أمّا باقي محافظات القطر فلا وجود فيها لزراعة التبغ باستثناء كميات محدودة جداً في محافظتي حمص وحلب.(انظر الخارطة رقم2).

الخريطة رقم (٢) التخصص الانتاجي KG لزراعة المحاصيل الإستراتيجية في المحافظات السورية التي تزيد فيها قيمة معامل التخصص عن الواحد أو تساويه للعام ١٩٩٠

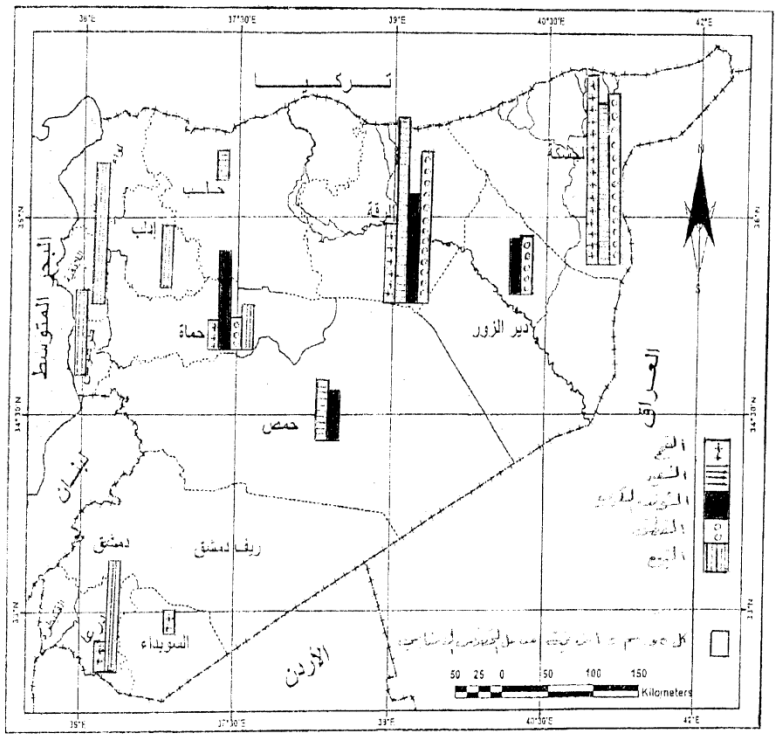

مصدر الخريطة الهيئة العامة للاستشعار عن بعد، ومحتوياتها من عمل الباحث

- يتضح من **خارطة التوزع الجغرافي** للتخصص الإنتاجي لزراعة المحاصيل الإستراتيجية تبعثر نطاقات التخصص، فهي غير متصلة باستثناء محصول القطن الذي تخصص بإنتاجه إقليم الجزيرة بمحافظاته الثلاث، فضلاً عن محافظة حماة، وهذا يعود إلى تباين الظروف المحلية في المحافظات السورية، كما يتضح أن التخصص بإنتاج كل نوع من أنواع المحاصيل الإستراتيجية في المحافظات السورية جاء متلائماً مع الظروف والموارد الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية لكل محافظة.

2– التخصص الإنتاجي لزراعة المحاصيل الإستراتيجية في المحافظات السورية للعام 2009م:

معامل التخصص المكاني الإنتاجي (KC) لزراعة المحاصيل الإستراتيجية في المحافظات السورية لعام 2009م

المحصول / المحافظة		معامل التخصص المكاني الإنتاجي(KG) لعام 2009م				
		القمح	الشعير	الشوندر السكري	القطن	التبغ
مدينة دمشق						
ريف دمشق		0.03	0.02			
حلب		0.98	1.38	1.42	0.69	0.11
حمص		0.35	0.50	0.42	0.005	0.11
حماه	دون الغاب	0.47	3.55	2.23	0.07	0.26
	مع الغاب	1.49	3.69	6.15	0.36	2.10
اللاذقية		0.05	0.03			3.53
دير الزور		1.26	0.05		2.77	
إدلب		0.82	2.39	2.45	0.35	3.29
الحسكة		4.32	1.82		4.65	
الرقة		3.20	0.62		6.84	
السويداء		0.24	0.38			
درعا		0.61	0.30			0.96
طرطوس		0.26	0.03			9.43
القنيطرة		1.07	1.56			

الجدول من عمل الباحث بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية السورية لعام 2009م والمجموعة الإحصائية الزراعية لعام 2009م

وبتحليل معطيات الجدول رقم/2/ التي تبيّن معامل التخصص المكاني الإنتاجي لزراعة المحاصيل الإستراتيجية في المحافظات السورية للعام 2009م يتضح الآتي:

- **القمح:** تخصصت بإنتاج القمح للعام 2009م خمس محافظات هي على الترتيب الحسكة، والرقة، وحماه مع الغاب، ودير الزور وحلب مع أن قيمة معامل التخصص في المحافظة الأخيرة قد بلغت0.98، وتجدر الإشارة هنا إلى أن محافظة القنيطرة لا تعدُّ محافظة متخصصة بإنتاج القمح مع أن نتيجة هذا المعامل قد تجاوزت الواحد إذ بلغت1.07، لأن من شروط التخصص الإنتاجي الإنتاج الكبير سواء لمحصول

معين أو لمجمل الإنتاج الزراعي، ولهذا استبعدنا محافظة القنيطرة بوصفها محافظة متخصصة بإنتاج القمح.

وقد بلغت قيمة معامل التخصص في الحسكة 4.32 والرقة 3.20، وحماه مع الغاب1.49، ودير الزور1.26، أمَّا محافظة حلب فقاربت قيمة هذا المعامل الواحد إذ بلغت 0.98 ومع ذلك تعدُّ محافظة متخصصة بإنتاج القمح بسبب الحجم الكبير لإنتاج القمح ولإجمالي الإنتاج الزراعي في المحافظة.

تشكل هذه المحافظات الخمس المتخصصة بإنتاج القمح إقليماً متصلاً يشمل محافظات الجزيرة السورية الثلاث وهي الحسكة والرقة ودير الزور هذا فضلاً عن محافظتي حماه وحلب. وفاقت قيمة معامل التخصص الإنتاجي الـ 0.5 في محافظتي إدلب ودرعا فقط إذ بلغت 0.82 و 0.61 على التوالي، أما باقي محافظات القطر فلا تحتل فيها زراعة القمح أهمية تذكر.

- **الشعير**: تخصصت بإنتاج الشعير أربع محافظات هي على الترتيب حماه مع الغاب، وإدلب، والحسكة وحلب، إذ بلغت قيم معامل التخصص الإنتاجي لهذا المحصول فيها 3.69، 2.39، 1.82، 1.38 على التوالي أما محافظة القنيطرة فلا تعدُّ متخصصة بإنتاج الشعير، مع أن قيمة معامل التخصص فيها تجاوزت الواحد حيث وصلت إلى 1.56؛ لأن تطبيق هذا المعامل لا يصح على الإنتاج الضيق سواء لمحصول الشعير أو لإجمالي الإنتاج الزراعي؛ ولذلك استبعدنا محافظة القنيطرة بوصفها محافظة متخصصة بإنتاج الشعير.

وقد تجاوزت قيمة معامل التخصص 0.5 في محافظة الرقة فقط، إذ بلغت 0.62 وبلغت محافظة حمص 0.5 تماماً، أمَّا باقي المحافظات السورية فذات أهمية محدودة بإنتاج هذا المحصول الاستراتيجي.

- **الشوندر السكري**: تخصصت بإنتاجه ثلاث محافظات هي حماة مع الغاب، وإدلب، وحلب، إذ بلغت قيم معامل التخصص لهذه المحافظات 6.15، 2.45، 1.42 على التوالي، وإذا استثنينا محافظة حمص التي بلغت قيمة هذا المعمل فيها 0.42 تنعدم زراعة هذا المحصول الاستراتيجي في باقي المحافظات السورية. يتضح من خارطة التوزع الجغرافي للتخصص الإنتاجي لمحصول الشوندر السكري أنه يشكل نطاقاً

متصلاً يشمل الإقليم الشمالي السوري(محافظتي إدلب وحلب) مع محافظة حماه.(انظر الخارطة رقم"6")

جاء تخصص هذه المحافظات الثلاث استجابة للظروف والموارد الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية ونتيجة عراقة هذه المحافظات وخبرة سكانها بإنتاج هذا المحصول الاستراتيجي.

- **القطن:** تبعاً لمعطيات العام 2009م وبتطبيق معامل التخصص الإنتاجي على هذا المحصول تخصصت بإنتاجه ثلاث محافظات هي الرقة والحسكة ودير الزور، وهذا يعني اقليم الجزيرة السورية بمحافظاته الثلاث، إذ بلغت قيم معامل التخصص في هذه المحافظات 6.84، 4.65، 2.77 على التوالي.

يعود تخصص إقليم الجزيرة السورية بإنتاج الشوندر السكري إلى توفر المساحات الواسعة ومياه الري من جهة، والتطور الذي شهدته البنية التحتية لزراعية في محافظات الجزيرة والسياسة الحكومية التي شجعت على زراعة هذا المحصول بهدف تأمين احتياجات السكان في سورية من مادة السكر الأساسية في حياة السكان، التي عملت أيضاً على التغلب على كثير من المعوقات التي تعترض زراعة هذا المحصول من إقليم الجزيرة مثل التملح وتأخر التسويق وغيرها، وقد تجاوزت قيمة معامل التخصص الإنتاجي الـ 0.5 في محافظة حلب. أمَّا باقي المحافظات السورية فلا تحتل فيها زراعة هذا المحصول أي أهمية تذكر باستثناء سهل الغاب الذي تُزرع مساحات في أراضيه بهذا المحصول لتزويد معمل السكر في سلحب باحتياجاته من الشوندر السكري.

- **التبغ:** تخصصت بإنتاجه أربع محافظات هي على الترتيب طرطوس، واللاذقية، وإدلب، وحماة مع الغاب وقد بلغت قيمة معامل التخصص الإنتاجي لمحصول التبغ في هذه المحافظات الثلاث 9.43، 3.53، 3.29 ومرد ذلك إلى ملاءمة الظروف الطبيعية لنمو نبات التبغ في هذه المحافظات مشكلة نطاق التخصص بمحصول التبغ في سورية. ويمكن أن نضيف إلى هذه المحافظات محافظة درعا التي بلغ فيها معامل التخصص الإنتاجي ،0.96 وتنتج محافظتا حلب وحمص كميات محدودة من التبغ إذ بلغت قيمة معامل التخصص الإنتاجي في كل منها 0.11 أمَّا باقي المحافظات السورية فلا وجود لزراعة التبغ فيها.(انظر الخارطة رقم3)

الخريطة رقم (٣) المحافظات السورية المتخصصة بزراعة المحاصيل الإستراتيجية لعام ٢٠٠٩م

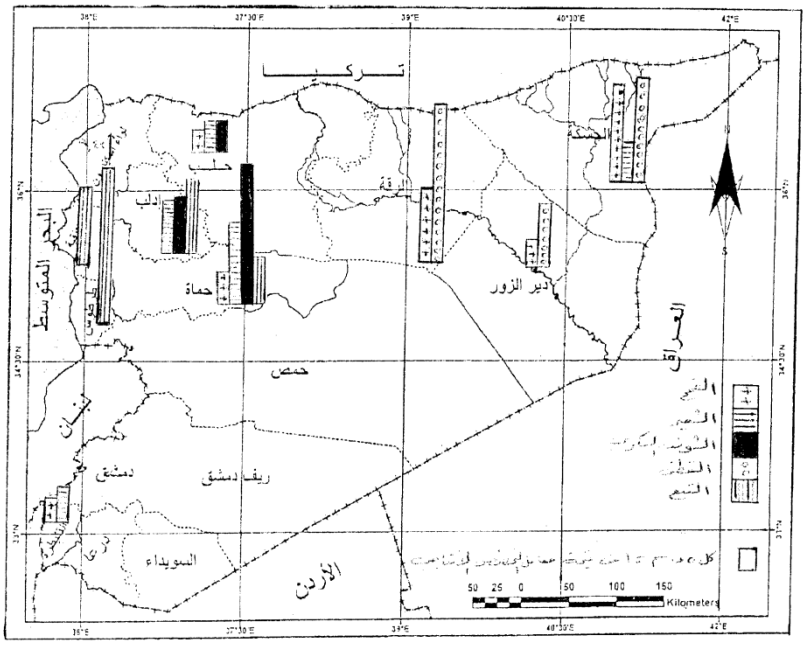

مصدر الخريطة الهيئة العامة للاستشعار عن بعد، ومحتوياتها من عمل الباحث

3- ديناميكية* قيم معامل التخصص الإنتاجي للمحاصيل الإستراتيجية في المحافظات السورية خلال عامي 1990 و 1999م :

- شهدت خارطة التخصص الإنتاجي للمحاصيل الإستراتيجية في المحافظات السورية تغيراً واضحاً إذ ظهرت محافظات جديدة تخصصت ببعض أنواع هذه المحاصيل، وفقدت محافظات أخرى تخصصها الإنتاجي في بعض أنواع المحاصيل الإستراتيجية، كما شهدت المحافظات السورية المتخصصة وغير المتخصصة تغيراً

* عادة ما يحسب التخصص خلال مدة زمنية معينة، أمَّا الديناميكية (التغير مع الزمن) فتحسب للمساحة والإنتاج والإنتاجية التي تحدد إحصائياً، ومن ثمَّ تُحدِّد خط الانحدار العام.

واضحاً في قيم معامل التخصص في العام 2009م مقارنة بالعام 1990م، وهذا أمر طبيعي لأن التخصص الإنتاجي يتصف بالحركية (بالديناميكية)، وتتضح صفة الحركية للتخصص الإنتاجي للمحاصيل الإستراتيجية في المحافظات السورية من مقارنة معطيات الجدولين رقم 1 و 2.

- **القمح** : تخصصت بإنتاجه في العام 1990م أربع محافظات هي الحسكة، والرقة، ودرعا، وحماه مع الغاب، أمَّا في العام 2009م ففقدت محافظة درعا مكانتها بوصفها محافظة متخصصة بإنتاج القمح وذلك أمام التوسع بزراعة الأشجار المثمرة ولا سيما الزيتون على حساب الأراضي المزروعة بالقمح، وحافظت المحافظات الثلاث على مكانتها بوصفها محافظات متخصصة بإنتاج القمح، وبالمقابل ظهرت في العام 2009م محافظتان جديدتان متخصصتان بإنتاج القمح هما دير الزور وحلب، هذا فضلاً عن محافظة القنيطرة التي بلغ فيها معامل التخصص الإنتاجي لمحصول القمح الواحد ،1.07 ولكنها مع ذلك لا تعدُّ محافظة متخصصة لأن هذا المعامل يشترط الإنتاج الكبير.

وقد تراجعت قيمة معامل التخصص الإنتاجي لمحصول القمح في محافظة السويداء من 0.90 عام 1990 إلى 0.24 عام 1999م للأسباب نفسها في محافظة درعا، إذ شهدت المحافظة تراجعاً في المساحة المزروعة بالقمح أمام التوسع بزراعة الأشجار المثمرة على حساب الأراضي المزروعة قمحاً، وبالمقابل ارتفعت قيمة معامل التخصص في محافظة إدلب في المدة نفسها من 0.29 إلى 0.82 أما باقي المحافظات فلم تشهد سوى تغيرات بسيطة في قيم معامل التخصص الإنتاجي لمحصول القمح.

- **الشعير**: تخصصت بإنتاج الشعير في العام 1990 أربع محافظات كما أوضحنا سابقاً هي الرقة مع حوض الفرات، والحسكة وحمص وحلب، وفي العام 2009م شهدت خارطة التخصص الإنتاجي تغيراً واضحاً تمثل في فقدان بعض المحافظات لمكانتها بوصفها أقاليم متخصصة بإنتاج الشعير مثل الرقة وحمص بسبب التوسع في زراعة المحاصيل الأخرى ومنافستها لمحصول الشعير نتيجة تطوير أنظمة الري واتساع المساحات المروية على حساب الأراضي المزروعة بالشعير، وقد تراجعت قيمة معامل التخصص في محافظة الرقة خلال عامي 1990 و 2009 من 6.96

إلى 0.62 بسبب قلة الأمطار، وتملح التربة، وترك الفلاحين لأراضيهم بوراً، وهجرة بعضهم خارج حدود المحافظة، وكذلك استخدام الأراضي المزروعة شعيراً كمراعي للأغنام في حمص من 2.91 إلى 0.50، وبالمقابل ظهرت محافظات أخرى أقاليم متخصصة بإنتاج الشعير مثل إدلب وحماه إذ ارتفعت قيمة معامل التخصص في هاتين المحافظتين خلال عامي 1990 و 2009 م من 0.04 إلى 3.69 في محافظة حماه مع الغاب، ومن 0.20 إلى 2.39 في محافظة إدلب. وتجدر الإشارة هنا إلى أن محافظة القنيطرة لا تعدُّ محافظة متخصصة بإنتاج الشعير مع أن قيمة معامل التخصص لإنتاج الشعير فيها ازداد من 0.10 إلى 1.56؛ لأن هذا المعامل يشترط الإنتاج الكبير للمحصول ولإجمالي الإنتاج الزراعي، يمكن القول: إنَّ محصول الشعير أخذ يشهد أهمية مضطردة بإنتاجه.

أمَّا باقي محافظات القطر غير المتخصصة بإنتاج الشعير فشهدت قيم معامل التخصص الإنتاجي فيها تراجعاً ملحوظاً؛ وهذا يدل على تناقص المساحة المزروعة بهذا المحصول أمام منافسة المحاصيل الأخرى ولا سيّما الأشجار المثمرة.

- **الشوندر السكري:** نتيجة مقارنة قيم معامل التخصص الإنتاجي لمحصول الشوندر السكري لعام 1990 و 2009 نجد أن محافظة حماه هي المحافظة السورية الوحيدة التي حافظت على مكانتها إقليماً متخصصاً بإنتاج هذا المحصول الاستراتيجي إذ شهدت قيمة معامل التخصص ارتفاعاً واضحاً من 3.74 إلى 6.15 خلال العامين المذكورين، وتراجعت زراعة الشوندر السكري في محافظات الجزيرة السورية ولم تعد محافظتا الرقة ودير الزور متخصصتين بإنتاج الشوندر السكري، والشيء نفسه بالنسبة إلى محافظة حمص التي تراجع فيها معامل التخصص من 1.91 إلى 0.42؛ وهذا يعني أن محافظة حمص لم تعد متخصصة بإنتاج الشوندر السكري، وبالمقابل ظهرت محافظات جديدة تتخصص بإنتاج الشوندر السكري هي إدلب وحلب، إذ وصل معامل التخصص في كل منهما إلى 2.45 في إدلب، و 1.42 في حلب بعد أن كان 0.55 و 0.74 على التوالي. يتضح مما تقدم أن نطاق التخصص الإنتاجي لمحصول الشوندر السكري في سورية يمتد على أراضي ثلاث محافظات هي حماه وإدلب وحلب مشكلةً نطاقاً متصلاً يشمل الجزء الشمالي الغربي من سورية.

- **القطن:** طبقاً لمعامل التخصص الإنتاجي لمحصول القطن للعام 2009م، اقتصر نطاق التخصص بإنتاج هذا المحصول الإستراتيجي المهم على محافظات الجزيرة السورية وهي الحسكة والرقة ودير الزور، فقد حافظت هذه المحافظات الثلاث على تخصصها بإنتاج القطن عام 1990م وعززته، وعلى العموم لم تشهد خارطة التخصص الإنتاجي لمحصول القطن في المحافظات السورية تغيرات جوهرية باستثناء فقدان محافظة حماه مع الغاب لمكانتها بوصفها محافظة متخصصة بإنتاج القطن إذ انخفضت قيمة معامل التخصص الإنتاجي فيها لهذا المحصول من 1.23 إلى 0.36، وإذا استثنينا محافظة حلب التي ارتفعت فيها قيمة معامل التخصص الإنتاجي لمحصول القطن من 0.58إلى 0.69 ، وكذلك محافظة إدلب التي ارتفع فيها هذا المعامل من 0.18 إلى 0.35 فإن باقي المحافظات السورية لا تحتل أي أهمية تذكر بإنتاج القطن.
- **التبغ:** لم يشهد نطاق التخصص الإنتاجي لمحصول التبغ أي تغير في حدوده خلال عامي 1990 و 2009 م، فقد حافظت المحافظات المتخصصة بإنتاج هذا المحصول على مكانتها بهذا الخصوص، وهذه المحافظات هي طرطوس، واللاذقية، وإدلب، وحماه مع الغاب وأخيراً درعا التي تراجعت فيها قيمة معامل التخصص من 4.26 إلى 0.96 بسبب التوسع في زراعة الأشجار المثمرة على حساب المساحة المزروعة بمحصول التبغ وغيره من المحاصيل. ومع ذلك يمكن عدّها محافظة متخصصة بإنتاج التبغ على مستوى سورية. ولكن بالمقابل شهدت قيم معامل التخصص ازدياداً واضحاً في ثلاث محافظات هي طرطوس، وإدلب، وحماه مع الغاب، فقد ازدادت قيمة معامل التخصص في طرطوس من 3.39 إلى 9.43 خلال عامي 1990 و 2009، وفي إدلب من 2.27 إلى 3.29، وفي حماه مع الغاب من 1.69 إلى 2.10 وبالمقابل انخفض هذا المعامل في محافظتي اللاذقية ودرعا من 5.26 إلى 3.53 في اللاذقية، ومن 4.26 إلى 0.96 في درعا، أمَّا باقي المحافظات فلا وجود فيها لزراعة هذا المحصول الإستراتيجي، باستثناء مساحات محدودة في محافظتي حلب وحمص

4- التركز المكاني لزراعة المحاصيل الإستراتيجية في المحافظات السورية للعام 1990م:

الجدول رقم(3) معامل التركز المكاني (LQ) للمحاصيل الإستراتيجية في المحافظات السورية للعام 1990م

المحصول / المحافظة		معامل التركز المكاني				
		القمح	الشعير	الشوندر السكري	القطن	التبغ
مدينة دمشق						
ريف دمشق		0.59	0.20		0.29	
حلب		0.60	**1.20**	**1.29**	0.62	0.05
حمص		0.86	**1.04**	**2.75**	0.11	0.05
حماه	دون الغاب	**1.07**	0.86	**1.52**	0.60	0.05
	مع الغاب	**1.18**	0.76	**3.03**	0.92	0.72
اللاذقية		0.56	0.05			**22.80**
دير الزور		0.71	**1.03**	**3.81**	**3.62**	
إدلب		0.89	0.31	0.36	0.23	**3.68**
الحسكة		**1.71**	0.95		**1.53**	
الرقة	دون حوض الفرات	0.43	**1.73**	0.55	**1.06**	
	مع حوض الفرات	0.45	**1.70**	0.87	**1.18**	
السويداء		**1.31**	0.40			
درعا		**1.82**	0.31			**2.40**
طرطوس		0.71	0.02			**8.41**
القنيطرة		**1.32**	0.17			

الجدول من عمل الباحث بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية السورية لعام 1990م والمجموعة الإحصائية الزراعية لعام 1990م

وبتحليل معطيات الجدول رقم/3/ التي تبيّن قيم معامل التركز المكاني لزراعة المحاصيل الإستراتيجية في المحافظات السورية للعام 1990م يتضح الآتي:

- **القمح:** يتضح من معطيات الجدول رقم /3/ أن زراعة القمح للعام 1990م تتركز مكانياً في أربع محافظات هي على الترتيب درعا، والحسكة، والسويداء وحماه مع الغاب، أمّا محافظة القنيطرة لا تعدُّ من المحافظات التي تتركز فيها مكانياً زراعة محصول القمح بسبب قلة إنتاجها من القمح، وقلة إنتاجها الزراعي في مجمله أيضاً، إذ يشترط التركز المكاني أن يكون الإنتاج كبيراً.

وقد بلغت قيمة معامل التركز المكاني في محافظات درعا، والحسكة، والسويداء، وحماه مع الغاب 1.82، 1.71 ، 1.31 و 1.18 على التوالي، وقد تجاوزت قيمة هذا المعامل 0.5 في باقي المحافظات السورية باستثناء مدينة دمشق ومحافظة الرقة، وهذا يدُّل على الانتشار الواسع لزراعة القمح في سورية

- **الشعير**: تبعاً لمعطيات العام 1990م وبتطبيق معامل التركز المكاني، فإن زراعة محصول الشعير تتركز مكانياً في أربع محافظات هي على الترتيب الرقة دون حوض الفرات، وحلب، وحمص ودير الزور إذ بلغت قيم معامل التركز في هذه المحافظات 1.73، 1.20 1.04 ، 1.03 على التوالي ويمكن أن نضيف إلى هذه المحافظات محافظة الحسكة التي بلغت فيها قيمة معامل التركز المكاني لزراعة الشعير 0.95، وقد تجاوزت قيمة معامل التركز المكاني 0.5 في محافظة حماه دون الغاب إذ وصلت إلى (0.86) أمَّا باقي المحافظات السورية فتنخفض فيها قيمة معامل التركز المكاني لمحصول الشعير عن 0.5؛ وهذا يعني أن المساحات المزروعة بهذا المحصول لا تحتل أهمية تذكر في هذه المحافظات.
- **الشوندر السكري**: تتركز زراعة هذا المحصول في أربع محافظات هي على الترتيب دير الزور، وحماه مع الغاب، وحمص وحلب، وتشكل هذه المحافظات نطاقاً متصلاً لتركز زراعة الشوندر السكري في سورية، وقد بلغت قيم معامل التركز المكاني لهذا المحصول في هذه المحافظات 3.81، 3.03، 2.75 ، 1.29 على التوالي، وباستثناء محافظتي الرقة مع حوض الفرات وإدلب اللتين بلغت فيهما قيمة معامل التركز المكاني 0.87 و 0.36 فإنه لا وجود لزراعة محصول الشوندر السكري في باقي المحافظات السورية. والخارطة رقم (4) تبيّن نطاق التركز المكاني لزراعة محصول الشوندر السكري في سورية للعام 1990م.

الخريطة رقم (٤) نطاق التركز المكاني لزراعة محصول الشوندر السكري في سورية للعام ١٩٩٠ م

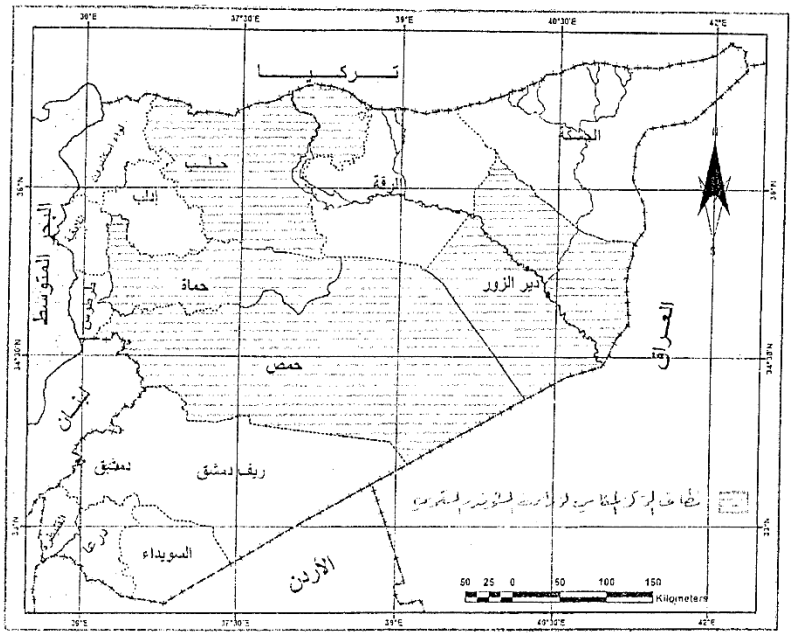

مصدر الخريطة: الهيئة العامة للاستشعار عن بعد، ومضمونها من عمل الباحث

- **القطن:** تتركز زراعة محصول القطن في محافظات إقليم الجزيرة السورية، وهي على الترتيب دير الزور، والحسكة، والرقة مع حوض الفرات، إذ بلغت قيم معامل التركز المكاني في هذه المحافظات الثلاث 3.62، 1.53 ، 1.18 على التوالي، ويمكن أن نضيف إلى نطاق التركز المكاني هذا محافظة حماه مع الغاب التي وصلت قيمة معامل التركز المكاني فيها لهذا المحصول 0.92، وتزيد قيمة معامل التركز المكاني لمحصول القطن على 0.5 في محافظة حلب إذ بلغت 0.62، أمَّا باقي المحافظات السورية فلا وجود فيها للمساحات المزروعة بالقطن باستثناء مساحات محدودة في محافظتي ريف دمشق و حمص.
- **التبغ:** تتركز زراعة هذا المحصول تبعاً لمعامل التركز المكاني في أربع محافظات هي على الترتيب اللاذقية وطرطوس وإدلب ودرعا، وبلغت قيم هذا المعامل في هذه

المحافظات 22.80 ، 8.41، 3.68 ، 2.40على التوالي، وقد تجاوزت هذه القيمة 0.50 في محافظة حماه مع الغاب إذ وصلت إلى 0.72 أمَّا باقي المحافظات السورية فلا وجود لزراعة التبغ في أراضيها باستثناء مساحات محدودة جداً في محافظتي حلب وحمص.(انظر الخارطة رقم5).

الخريطة رقم(٥) التركز المكاني LQ لزراعة المحاصيل الإستراتيجية في المحافظات السورية التي تزيد فيها قيمة معامل التركز عن الواحد أو تساويه للعام ١٩٩٠م

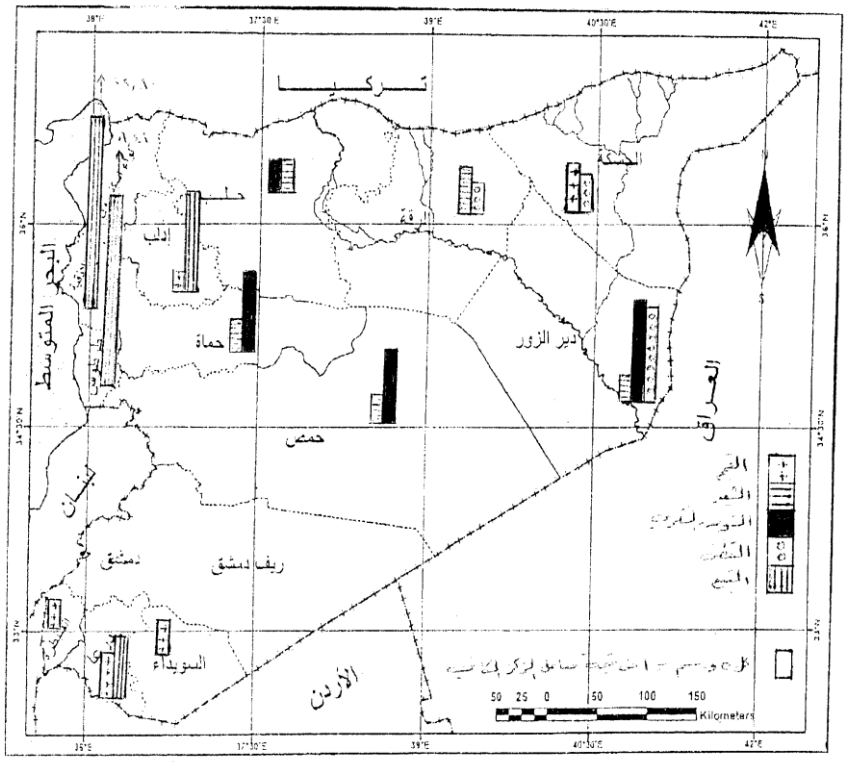

مصدر الخريطة الهيئة العامة للاستشعار عن بعد، ومحتوياتها من عمل الباحث

5-التركز المكاني لزراعة المحاصيل الإستراتيجية وديناميكيته في المحافظات السورية خلال عامي 1990 و 2009م :

الجدول رقم (4) معامل التركز المكاني(LQ) للمحاصيل الاستراتيجية في المحافظات السورية للعام 2009م

المحصول / المحافظة		معامل التركز المكاني (LQ) لعام 2009م				
		القمح	الشعير	الشوندر السكري	القطن	التبغ
مدينة دمشق						
ريف دمشق		0.12	0.19			
حلب		0.88	**1.22**	**1.37**	0.61	0.07
حمص		0.39	0.67	0.71	0.008	0.11
حماه	دون الغاب	0.44	**1.57**	**2.13**	0.07	0.26
	مع الغاب	0.79	**1.60**	**5.15**	0.33	**1.01**
اللاذقية		0.15	0.02			**8.63**
دير الزور		**1.06**	0.63		**4.07**	
إدلب		0.55	0.74	**1.76**	0.27	**3.13**
الحسكة		**1.74**	**1.18**		**1.22**	
الرقة		**0.99**	**1.41**		**3.52**	
السويداء		0.65	0.45			
درعا		**1.11**	0.34			0.89
طرطوس		0.43	0.04			**15.23**
القنيطرة		**1.08**	0.45			

الجدول من عمل الباحث بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية السورية لعام 2009م والمجموعة الإحصائية الزراعية لعام 2009م

- **القمح:** حافظت محافظتا الحسكة ودرعا على تركز زراعة القمح فيهما مع تغير قيمة معامل التركز فيهما تغيّر خلال عامي 1990و 2009 م، فقد ارتفعت قيمة معامل التركز المكاني لمحصول القمح في الحسكة من 1.71 إلى 1.74، وانخفضت في درعا من 1.83 إلى 1.11، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه مع أن محافظة القنيطرة حافظت على مكانتها بوصفها محافظة تتركز فيها زراعة القمح، إلا أنها لا تعدُّ كذلك لأنه يشترط من معامل التركز هذا أن يكون الإنتاج كبيراً، وفقدت محافظة حماه مع الغاب ومحافظة السويداء مكانتهما بوصفهما محافظتين لتركز زراعة القمح فيهما إذ انخفض معامل التركز المكاني لمحصول القمح في حماه مع الغاب من

1.18 إلى ،0.79 وفي السويداء من 1.31 إلى 0.65 ولم تعد تتركز فيهما زراعة هذا المحصول الاستراتيجي. وبالمقابل أصبحت دير الزور محافظة تتركز فيها زراعة القمح إذ ارتفعت قيمة معامل التركز فيها من 0.71 عام 1990 إلى 1.06 عام 2009 . يتضح مما تقدم أن نطاق تركز القمح في العام 1990م (باستثناء محافظة القنيطرة) تضمن أربع محافظات هي درعا، والحسكة، والسويداء وحماه مع الغاب، وهذا يعني أن نطاق التركز هذا يتصف بطابع بؤري مبعثر ولا يشكل نطاقاً متصلاً، وهذا يعود إلى التباين في الظروف والموارد الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية في محافظات القطر. وفي العام 2009م أصبح نطاق تركز زراعة القمح يضم محافظات الجزيرة الثلاث(الحسكة، ودير الزور، والرقة) فضلاً عن محافظة درعا، وهذا يعني أن نطاق التركز الرئيس لزراعة محصول القمح يتمثل في اقليم الجزيرة السورية. وتجدر الإشارة إلى أن قيمة معامل التركز لزراعة القمح تجاوزت الـ 0.50 في معظم المحافظات السورية أو فيها كلّها في العام 1990م، وهذا يعني ملاءمة الظروف والموارد في سورية عموماً لزراعة محصول القمح حتى في المحافظات الساحلية(طرطوس واللاذقية)، وفي العام 2009م تجاوزت قيمة هذا المعامل 0.50 في أربع محافظات هي حلب وحماه مع الغاب والسويداء وإدلب، أمَّا بقية المحافظات فكانت قيمة معامل التركز أقل من 0.5؛ وهذا يعني أن خارطة توزع المحاصيل الزراعية وتركزها تشهد تغيرات مستمرة أمام دخول محاصيل جديدة على حساب المحاصيل المزروعة تكون أكثر إنتاجية وجدوى مثل الأشجار المثمرة ولا سيّما الزيتون والتفاح.

- **الشعير**: تبعاً لمعطيات العام 1990م اشتمل نطاق التركز لمحصول الشعير على أربع محافظات هي على الترتيب الرقة(دون حوض الفرات)، وحلب، وحمص، ودير الزور إذ بلغت قيمة معامل التركز المكاني لمحصول الشعير في هذه المحافظات 1.73 ، 1.20 ، 1.04 ، 1.03 على التوالي، ويمكن أن نضيف إلى نطاق التركز هذا محافظة الحسكة التي بلغت قيمة معامل التركز فيها 0.95، وفي العام 2009م حافظت ثلاث محافظات على مكانتها بوصفها محافظات تتركز فيها زراعة الشعير، وهي الرقة والحسكة وحلب، وانضمت إلى نطاق التركز هذا محافظة حماه، وفقدت

محافظتا حمص ودير الزور مكانتهما بوصفهما محافظتين كانت تتركز فيهما زراعة الشعير، إذ انخفضت قيمة معامل التركز لهذا المحصول في حمص من 1.04 إلى 0.67 وفي دير الزور من 1.03 إلى 0.63، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى ندرة الأمطار والتصحر الذي تشهده هاتان المحافظتان، وشهدت قيمة معامل التركز لزراعة محصول الشعير ارتفاعاً ملحوظاً في محافظة إدلب، ولكنها لم تتجاوز الواحد حتى تعدُّ محافظة لتركز هذا المحصول، إذ ارتفعت قيمة هذا المعامل من 0.31 إلى 0.74، وحافظت قيمة هذا المعامل على حالها تقريباً في محافظة السويداء إذ كانت بين 0.40 و 0.45 خلال عامي 1990 و2009 م، أمّا باقي محافظات القطر فلا تركز يذكر لزراعة محصول الشعير فيها.

- **الشوندر السكري:** شهدت خارطة التركز المكاني لزراعة هذا المحصول تغيراً في حدودها والمحافظات التي يشملها نطاق التركز خلال عامي 1990 و2009 م، فقد اشتمل نطاق التركز في العام 1990 على أربع محافظات هي على الترتيب دير الزور، وحماه مع الغاب، وحمص وحلب، إذ بلغت قيمة معامل التركز المكاني لزراعة الشوندر السكري في هذه المحافظات 3.81، 3.03، 2.75 ، 1.29 على التوالي، أمّا في العام 2009 فقد خرجت محافظتا دير الزور وحمص من نطاق التركز ودخلت محافظة إدلب مكانهما، وبذلك أصبح نطاق تركز زراعة الشوندر السكري يضم ثلاث محافظات هي على الترتيب حماه مع الغاب، وإدلب، وحلب وتشكل هذه المحافظات مجتمعة نطاقاً متصلاً لتركز زراعة الشوندر السكري، وإذا استثنينا محافظة حمص التي بلغت قيمة معامل التركز فيها عام 2009 م 0.71 فإنه لا وجود لزراعة هذا المحصول في بقية المحافظات السورية. وتجدر الإشارة إلى التراجع التدريجي لزراعة هذا المحصول في محافظة الرقة مع حوض الفرات نتيجة تملح التربة ودخول زراعات جديدة على حساب المساحة المزروعة بالشوندر السكري. (انظر الخارطة رقم6).

الخريطة رقم(٦) نطاق التركز المكاني والتخصص الانتاجي لزراعة محصول الشوندر السكري في سورية للعام ٢٠٠٩ م

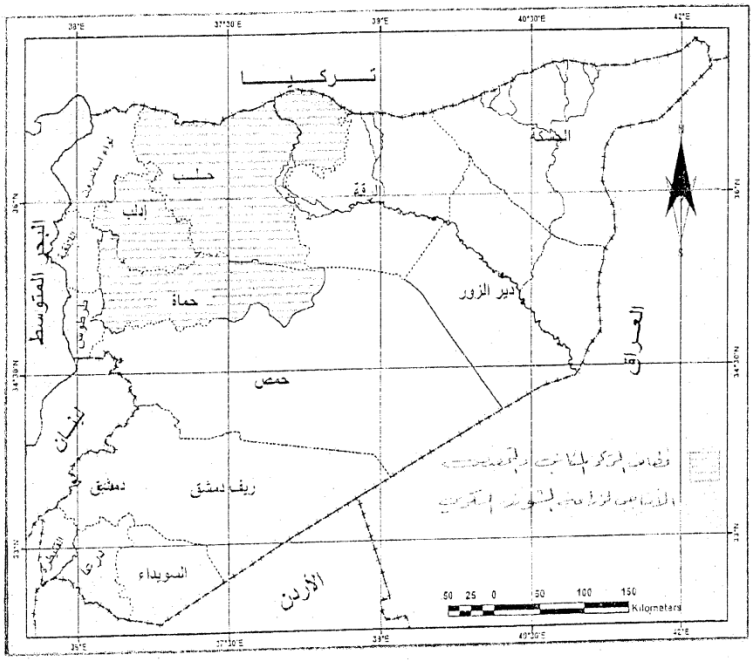

مصدر الخريطة الهيئة العامة للاستشعار عن بعد، ومضمونها من عمل الباحث.
ملاحظة: هناك تطابق بين حدود نطاقي التركز المكاني والتخصص الانتاجي لزراعة محصول الشوندر السكري في سورية للعام ٢٠٠٩م .

- **القطن:** تبعاً لمعطيات العام 1990 وبتطبيق معامل التركز المكاني على زراعة محصول القطن في المحافظات السورية، اقتصر نطاق التركز لهذا المحصول على محافظات إقليم الجزيرة السورية وهي على الترتيب دير الزور، والحسكة، والرقة مع حوض الفرات، ويمكن أن نضيف إلى هذا النطاق محافظة حماه مع الغاب التي وصلت قيمة معامل التخصص فيها إلى 0.92، ولم تتجاوز هذه القيمة 0.50 إلاَّ في محافظة حلب التي بلغ معامل التركز فيها عام 1990م 0.62، وتحتل زراعة القطن

مساحات محدودة في محافظتي ريف دمشق وحمص، أمّا باقي المحافظات السورية فلا وجود يذكر فيها لزراعة محصول القطن.

حافظ نطاق تركز زراعة محصول القطن في العام 2009 م على حاله دون تغير يذكر إذ حافظ إقليم الجزيرة السورية بمحافظاته الثلاث (دير الزور، والرقة، والحسكة) على حاله كنطاق لتركز زراعة القطن في سورية، مع أنَّ قيم معامل التركز تغيّرت والتي بلغت 4.07 في دير الزور، 3.52 في الرقة و 1.22 في الحسكة، وحافظ معامل التركز لمحصول القطن في محافظة حلب على حاله إذ بلغ 0.61، أمّا باقي المحافظات السورية فلا تركز فيها لزراعة هذا المحصول باستثناء مساحات محدودة في محافظتي حماه مع الغاب وإدلب.

- **التبـــغ:** بمقارنة قيم معامل التركز المكاني للمساحات المزروعة بهذا المحصول في المحافظات السورية خلال عامي 1990 و 2009 نجد أن خارطة التركز المكاني لزراعة التبغ اشتملت في العام 1990 م على أربع محافظات هي اللاذقية، وطرطوس، وإدلب، ودرعا إذ بلغت قيم معامل التركز فيها 22.8، 8.41، 3.3.68 و 2.41 على التوالي، وفي العام 2009 خرجت محافظة درعا من نطاق التركز المكاني هذا، إذ انخفض معامل التركز فيها إلى 0.89، وبالمقابل انضمت إلى هذا النطاق محافظة حماه مع الغاب التي ارتفعت فيها قيمة معامل التركز من 0.72 عام 1990 م إلى 1.01 عام 2009، وبذلك أصبح نطاق تركز زراعة التبغ في سورية في العام 2009 يضم أربع محافظات هي طرطوس، واللاذقية، وإدلب، وحماه مع الغاب. وإذا استثنينا إلى جانب ذلك المساحات المحدودة بالتبغ في محافظتي حلب وحمص فإنه لا وجود لزراعة هذا المحصول الإستراتيجي في باقي المحافظات السورية. (انظر الخارطة رقم 7)

الخريطة رقم (7) التركز المكاني LQ لزراعة المحاصيل الاستراتيجية في المحافظات السورية التي تزيد فيها قيمة معامل التركيز على الواحد أو تساويه لعام 2009م.

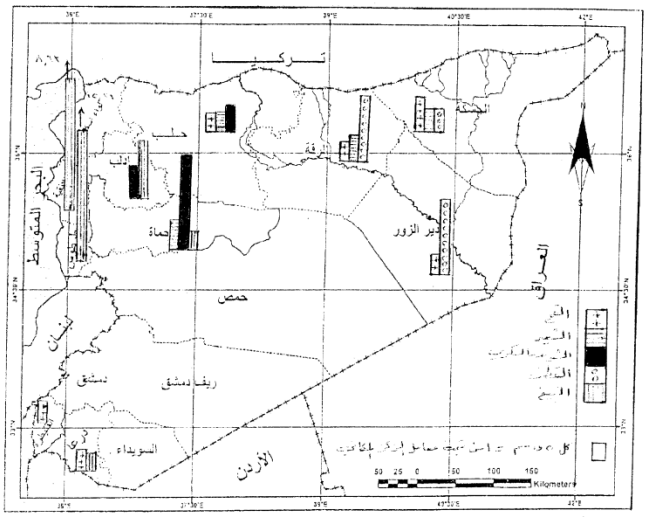

مصدر الخريطة: الهيئة العامة للاستشعار عن بعد ومضمونها من عمل الباحث

– **إن نطاقات التركز** لزراعة المحاصيل الإستراتيجية في سورية وتغير حدودها هو نتيجة للظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتباياتها في محافظات القطر، وتعدُّ الظروف الطبيعية العامل الأهم الذي يتحكم بالتوزع الجغرافي والإنتاج الاقتصادي للمحاصيل الإستراتيجية في المحافظات السورية. فقد تأثرت نطاقات التخصص الإنتاجي والتركز السكاني لزراعة المحاصيل الإستراتيجية في محافظات القطر بالظروف المناخية، وتعدُّ معدلات الأمطار ومواعيد هطولها، وكذلك درجات الحرارة والرياح أكثر العوامل تأثيراً في تحديد هذه النطاقات، كما أن استخدام المياه الجوفية وانخفاض مستواها نتيجة الاستنزاف المفرط لها، وكذلك تطوير أنظمة الري ومنشآتها، وتملح التربة وزحف التصحر على حساب الأراضي الزراعية، أدّى دوراً كبيراً في تحديد خارطة التخصص والتركز لزراعة المحاصيل الإستراتيجية كماً ونوعاً وتنوعاً.

وأدّت العوامل الاقتصادية والاجتماعية كذلك دورها في المحافظات التي تتخصص وتتركز فيها زراعة المحاصيل الإستراتيجية، فقد عملت السياسة الحكومية الزراعية على تهيئة المناخ الاقتصادي المناسب للاستثمار الزراعي، وعلى تشجيع المزارعين على

الإنتاج والتوسع بالمساحات المزروعة بهذه المحاصيل عن طريق تقديم القروض الزراعية الميسرة والخبرات الفنية والزراعية والآلات الحديثة والأسمدة والمبيدات وتطوير البنية التحتية الزراعية، بما فيها أنظمة الري، وكذلك تأمين التسويق السريع والميسر لهذه المحاصيل بأسعار مناسبة، وقد تأثرت نطاقات التخصص الإنتاجي والتركز المكاني لزراعة المحاصيل الإستراتيجية وتغيراتها بارتفاع أسعار مصادر الطاقة الأمر الذي أدى إلى هجرة أعداد كبيرة من السكان، وخاصة في إقليم الجزيرة السورية، وهو الإقليم الأهم بزراعة معظم هذه المحاصيل الإستراتيجية إلى محافظتي دمشق وحلب، وقد أسهم تطور قطاع النقل ووسائطه في ازدهار زراعة المحاصيل الإستراتيجية، إذ أسهم في نقل هذه المحاصيل وتسويقها وإحياء الأراضي البور وزراعتها بالمحاصيل الإستراتجية.

ولا ننسى دور العائد المادي وأهميته للمزارع، إذ يعدُّ العامل الأهم في تحديد نوع المحصول الزراعي، الأمر الذي يحدد بدوره مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل الإستراتيجية والإنتاج الاقتصادي لهذه المحاصيل. وقد تأثرت خارطة التخصص الإنتاجي والتركز المكاني لزراعة المحاصيل الإستراتيجية في المحافظات السورية بالاستخدام الواسع للآلات الزراعية الحديثة واتباع الطرائق الزراعية العلمية واستنباط الأصناف النباتية لهذه المحاصيل الإستراتيجية التي تتناسب مع بيئة القطر، كما تأثرت أيضاً بالتطورات في مجال تحسين خصوبة التربة وزيادة قدرتها الإنتاجية فضلاً عن التطور الكبير في أساليب مكافحة الآفات والأمراض الزراعية... وغيرها.

النتائج:

تتمثل نتائج الدراسة في الآتي:

- إن توضيح جوهر مفهومي التركز المكاني والتخصص الإنتاجي وشروطهما والعلاقة بينهما، يحتل أهمية كبيرة في الدراسات الجغرافية الاقتصادية.
- تختلف المعاملات المستخدمة في التحديد الكمي لمستوى التركز المكاني والتخصص الإنتاجي لزراعة محصول معيّن باختلاف الباحثين، وقد استُخدم في هذا البحث أكثر المعاملات شيوعاً ودقة.
- إن تعزيز التركز المكاني وتعميق التخصص الإنتاجي لزراعة المحاصيل الاستراتيجية في الإقليم (المحافظة) على أسس علمية صحيحة يسهم إسهاماً كبيراً

في زيادة إنتاجية العمل والفعالية الاقتصادية للإنتاج، ونمو حجم الإنتاج، وتقوية الروابط الاقتصادية بين المحافظات.

- تعدُّ نطاقات التركز المكاني والتخصص الإنتاجي ومستويات هذا التركز والتخصص انعكاساً للظروف والموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية في كل محافظة من المحافظات السورية.
- شهد التركز المكاني لزراعة المحاصيل الإستراتيجية في المحافظات السورية بين عامي 1990م و 2009 م تغيرات طرأت على مستويات التركز المكاني، وعلى حدود نطاقات هذا التركز لزراعة هذه المحاصيل خلال عقدين من الزمن (1990–2009م).
- شهد التخصص الإنتاجي لزراعة المحاصيل الإستراتيجية في المحافظات السورية بين عامي 1990 و 2009 م تغيرات واضحة في مستوياته ونطاقاتهِ.

المقترحات:

- تطوير فروع التخصص للمحاصيل الإستراتيجية ورفع مستواها في المحافظات التي تتوافر فيها الظروف الأكثر ملاءمة لنمو كل نوع من هذه المحاصيل، حتى يكون التخصص سليماً وعقلانياً.
- استصلاح أراضٍ جديدة وتأمينها بالمياه وزراعتها بالمحاصيل الإستراتيجية.
- تعزيز زراعة بعض أنواع المحاصيل الإستراتيجية في المحافظات التي راوحت فيها قيمة معامل التخصص الإنتاجي وقرينة التركز المكاني بين 0.5 و 0.9 .
- زيادة استخدام الأساليب العلمية والتقنية في زراعة المحاصيل الإستراتيجية وتأمين مستلزمات الإنتاج بهدف زيادة الإنتاجية والإنتاج، والعمل على تلبية احتياجات السكان، وكذلك احتياجات القطاع الصناعي، وتصدير الفائض من منتجات المحاصيل الاستراتيجية، والوصول إلى مصاف الدول المتقدمة في هذا المجال.
- تطوير الصناعات القائمة على منتجات المحاصيل الاستراتيجية.
- تحقيق التكامل الإنتاجي الزراعي بين المحافظات السورية، وتعزيز الروابط الإنتاجية في هذا المجال.
- إجراء المزيد من الدراسات المعمَّقة لظروف كل محافظة ومواردها من المحافظات السورية من النواحي الطبيعية والبشرية والاقتصادية وغيرها، من أجل وضع خارطة

تحقق التركز المكاني والتخصص الإنتاجي الأمثل انسجاماً مع الظروف والموارد المحلية لكل محافظة بما يحقق التكامل بين محافظات القطر من جهة وأكبر فعالية اقتصادية ممكنة من جهة أخرى. والعمل على تعزيز التركز وتعميق التخصص في المحافظات السورية التي تمتلك الشروط والمقومات اللازمة لذلك.

- وضع أطلس زراعي يحتوي على خرائط دقيقة تبيّن المحافظات التي تتركز فيها زراعة كل محصول من المحاصيل الإستراتيجية، وكذلك المحافظات المتخصصة بإنتاج كل نوع من هذه المحاصيل .
- تعميق التعاون العلمي بين الجغرافيين والمهندسين الزراعيين بهدف تحقيق التوزع الجغرافي الأمثل لنطاقات التركز المكاني والتخصص الإنتاجي لزراعة المحاصيل الإستراتيجية في الجمهورية العربية السورية.

المصادر والمراجع

قائمة المراجع والمصادر باللغة العربية

1- آلاييف. أ.ب، التخطيط الإقليمي في البلدان النامية، ترجمة بشير الناشئ، دار التقدم، موسكو 1980م.

2- رجاء وحيد دويدري، جغرافية الوطن العربي، الجزء الأول، منشورات جامعة دمشق، مطبعة طربي 1977– 1978م.

3- سهام علي دانون، جغرافية سورية العامة – منشورات جامعة دمشق 2007 – 2008م.

4- صفوح خير، البحث الجغرافي – مناهجه وأساليبه، مطبعة جامعة دمشق 1978م.

5- صفوح خير، الجغرافية الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، مطبعة طربين 1977 – 1978م.

6- صفوح خير، المنهج العلمي في البحث الجغرافي، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق 1983م.

7- عبد سليمان الحديثي، التركز الموقعي والجدارة الإنتاجية لمحصول القمح في السعودية ، حوليات كلية الآداب والعلوم الاجتماعية الكويت 2002م

8- محمد حامد كيال، إنتاج محاصيل الحبوب والبقول ، ط2 ،منشورات جامعة دمشق 1999 – 2000م.

9- محمد حامد كيال وآخرون، المحاصيل الصناعية ،ط2، منشورات جامعة دمشق 1997 – 1998م.

10- محمد صافيتا، علي محمد دياب، محمد سميح ظاظا، جغرافية الزراعة، منشورات جامعة دمشق، 2003 – 2004م.

11- محمد ابراهيم صافيتا، عدنان سليمان عطية، جغرافية المدن والتخطيط الحضري، منشورات جامعة دمشق 2005 – 2006م.

12- محمد صافيتا، الزراعة السورية – مشكلاتها ومقوماتها، مجلة جامعة دمشق، المجلد 14 العدد الثاني 1998م.

13- محمد صبحي عبد الحكيم، يوسف عبد المجيد فايد، دراسات في الجغرافية العامة، ط3 دار النهضة العربية، بيروت 1975م.

14- محمد صبحي عبد الحكيم وآخرون، الموارد الاقتصادية في الوطن العربي، ط2، دار التعليم 1966م.
15- محمد فهمي، زراعة القطن في سورية، مطبعة الثبات، دمشق 1990م.
16- المجموعة الإحصائية الزراعية لعامي 1990و2009م، وزارة الزراعة.
17- المجموعة الإحصائية السورية لعامي 1990 و2009م، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء.
18- ممدوح شعبان دبس، التخصص المكاني الإنتاجي للأشجار المثمرة في المحافظات السورية خلال الأعوام (1980، 1990، 1999م) مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 18، العدد الثاني، 2002م.
19- منذر خدام، الاقتصاد الزراعي، وزارة الثقافة، دمشق 2000م.
20- مهدي بسام زغبي، التوزع الجغرافي والإنتاج الاقتصادي للمحاصيل الاستراتيجية (القمح،القطن، الشوندر السكري) في محافظة حمص (1975- 2005م) رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2007م.
21- ياسين محمود، الاقتصاد الزراعي، منشورات جامعة دمشق، 1981 -1982م.

قائمة المراجع والمصادر باللغة الروسية

1- آلامبيف، ب.م، التقسيم الإقليمي الاقتصادي، الجزء الثاني، موسكو، 1963م.
2- آلاييف أ.ب، الجغرافية الاقتصادية والاجتماعية – قاموس المفاهيم والمصطلحات، دار الفكر، موسكو،1983م.
3- بارانسكي.ن.ن، الأعمال المختارة – تشكل الجغرافية الاقتصادية السوفيتية ، موسكو، 1980م .
4- بروبست .أ.ي، جدوى التنظيم المكاني للإنتاج – نبذة منهجية، موسكو، 1965م.
5- بستون.ن.د، جغرافية الزراعة، المدرسة العليا، كييف 1983م .
6- بستون.ن.د، الجغرافية الاقتصادية للاتحاد السوفيتي – الجزء الإقليمي، الطبعة الأساسية ، كييف 1984م.
7- تليبكو. ك.ن، الأقاليم الاقتصادية الكبرى للاتحاد السوفييتي ،موسكو 1960م.
8- تيورن .ف.ب، جغرافية الزراعة ، كراسندار 1979م .

9– سيلايف .ي .د، المجمعات المكانية الإنتاجية ، باكو 1968م.
10– شراك .ن.ي، المجمعات الصناعية – نبذة نظرية ، الاقتصاد موسكو 1969م.
11– كابيلوف، ن.ف، الأقاليم الاقتصادية الكبرى للاتحاد السوفييتي ، موسكو 1974م.
12– كـراددوف.ك.ل، الأقـاليم الاقتصـادية الجنـوبي لأوكرانيـا – القضـايا الأساسـية للتخصص والتطور الشامل للاقتصاد الوطني، باللغة الأوكرانية ، كييف 1970م.
13– كيستانوف. ف.ف، التكامل والتخصص لاقتصاديات، الأقاليم الاقتصادية، موسكو 1965م.
14– ناغرينا ف.ب الأسس المنهجية للمجمعات الزراعية – الصناعية المتخصصة، دار العلم، كييف 1989م .
15– نيمتشينوف س.ف القضايا النظرية للتوزيع العقلاني للقوى المنتجة، مجلة قضايا الاقتصاد، العدد 6 للعام 1961م.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2012/4/29.